الأمم المتحدة

A/60/PV.24

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٢٤**

الخميس، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/60/1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الأمين العام قدم تقريره إلى الجمعية العامة في الجلسة العامة التاسعة المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة خلال العام الماضي (A/60/1). ويقدم لنا هذا التقرير استعراضا واسع النطاق للأنشطة العديدة التي تشارك فيها الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي، ويوضح مدى انتشار تلك الأنشطة وتغطيتها. ويبين التقرير وجود أوجه تباين كبيرة في الأداء والنتائج بين مختلف الميادين. وقد حققت المنظمة النجاح في حالات ومنيت بالانتكاس في حالات أخرى خلال عام من الحظوظ المختلطة.

باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، سأتكلم عن تغطية التقرير لأنشطة الأمم المتحدة في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي، الذي نعتبره أولوية رئيسية للمنظمة. فالفقر والجوع والمرض، وما يصاحبها من علل، ظروف تستدعي العمل المتضافر – لا من منظور غرائز التضامن الإنساني فحسب، بل لأنها أيضا أساسية لتحقيق الأهداف العامة للأمم المتحدة.

أُجريت في العام الماضي عمليات استعراض رئيسية للتقدم المحرز في عدد من الميادين المختلفة. ففي شباط/فبراير، أجرت لجنة التنمية الاجتماعية استعراض السنوات العشر لجدول أعمال التنمية الاجتماعية الذي وضع في كوبنهاغن وفي دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين. أعقبه بعد فترة وجيزة استعراض منهاج عمل بيجين في الاجتماع الذي عقدته لجنة مركز المرأة في آذار/مارس. وقدمت نتائج الاستعراضين صورة مختلطة وبعثت برسالة واضحة بشأن ضرورة استكمال جدول الأعمال غير المكتمل المتعلق بتخفيض حدة الفقر والتكامل الاجتماعي والعمالة الكاملة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-52974 (A)

0552974

وأثناء الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة، المعقودة في نيسان/أبريل، أدركنا الأهمية الحاسمة لاتخاذ إجراءات ملموسة بشأن قضايا المياه والنظافة الصحية والمستوطنات البشرية. وجرى تحديد خيارات سياسية هامة وعملية، وهي تنتظر الآن الدعم والرعاية.

وبعد خمس سنوات من اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، استحوذ التركيز على تقييم التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف على قدر كبير من اهتمام الجمعية العامة على مدى معظم العام الماضي. وقد قُدمت تقارير ودراسات أبرزت أهمية اتخاذ إجراء عاجل، لا سيما في المناطق التي لم تحرز سوى قدر محدود من التقدم. وقد تضمن تقرير مشروع الألفية (A/59/727)، الذي نشر في كانون الثاني/يناير، عدة اقتراحات مثيرة للإعجاب، لم تنجح، للأسف، في تجاوز مرحلة المفاوضات لتدرج في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى (القرار ١/٦٠). وأدركنا أيضا أنه يوجد مجال أوسع للتعاون من أجل التنمية يتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أصاب تقرير الأمين العام في إشارته إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية وإن كانت توفر برنامجا مقنعا لتعبئة المجتمع الدولي، فإنه يوجد برنامج لتنمية أوسع يتعين النهوض به، لا سيما في ميادين التجارة والتمويل والشؤون النقدية ونقل التكنولوجيا. فهذه المسائل لم يتم تناولها في نتائج القمة العالمية، المعقودة في عام ٢٠٠٥، بالقوة التي كنا نريدها. ويتعين أن تعطى أولوية في التنفيذ الشامل للالتزامات المتعلقة بالتنمية التي جرى التعهد بها في توجه التعاون الاقتصادي الدولي في المستقبل.

الجهود التي تبذل في إطار منظومة الأمم المتحدة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية تستند إلى التزام مشترك يرتبط بالمبدأ المتمثل في أن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تتحمل المسؤوليات معا ولكن بدرجات متفاوتة. وأكثر المهام إلحاحا تشجيع تنفيذ الالتزامات من خلال تقوية الشراكة العالمية؛ واعتماد سياسات تعزز فرص نمو البلدان النامية؛ وإزالة جوانب عدم إنصاف في النظام الدولي التي تقيد التنمية؛ ووجود مشاركة أكثر ديمقراطية تمكن جميع الدول من المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية. لم يكن سجل المنظمة المتعلق بتحقيق تقدم في هذه المسائل خلال العام الماضي مثيرا للإعجاب. ومن الهام للغاية أن تعد منظومة الأمم المتحدة نفسها لتحقيق هذه الأهداف.

علينا أن نفكر بطرق لتقوية دور الأمم المتحدة في تعزيز تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية من قبل الشركاء في التنمية والمؤسسات الإنمائية. ونعتقد أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي نيطت به عدة مسؤوليات عن تشجيع الحوار بشأن السياسات والتعاون الإنمائي في الوثيقة الختامية التي اعتمدتها مؤخرا القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، دورا هاما في توجيه عملية تنفيذ تتسم بالجرأة والتركيز للوفاء بهذه الالتزامات.

يتعين بذل جهود كبيرة في مجال تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحويل الموارد. وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي إجراءات هامة بشأن الجدول الزمني للمساعدة الإنمائية الرسمية، وكذلك فعلت مجموعة الثمانية بالنسبة للدين، وينبغي أن يكون لهذه الإجراءات تأثير كبير على تدفقات الموارد. وينبغي أن يبني المجتمع الدولي على هذه الإجراءات الإيجابية وأن يحافظ على الزخم في تعبئة الموارد.

وفي أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية المتعلقة بالتنمية، نؤيد تشديد الأمين العام على زيادة مستوى التنسيق بين الوكالات في توفير التعاون الفني، ولكننا قلقون من عدم كفاية ترتيبات الإشراف ومن الميل إلى التركيز على الحكم وحقوق الإنسان. والمطلوب هو الأخذ بنهج أوسع تجاه بناء القدرة، يشجع مساعدة ودعم المشاريع التي تعمل مباشرة

على تخفيف حدة الفقر، كالمشاريع التي تؤدي إلى زيادة فرص العمل وتطوير البنى التحتية.

على الصعيد العالمي، يتعين بذل مزيد من الجهود لتحسين دور الأمم المتحدة في التعامل مع مؤسسات بريتون وودز ليكون لها تأثير أكبر على وضع السياسات الاقتصادية العالمية. وبالنسبة للترتيبات الحالية لاجتماع الربيع الرفيع المستوى الذي سيعقد مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يتعين توسيع نطاق ذلك الاجتماع وزيادة مدة انعقاده وتوسيع نتيجته المضمونية. ومن الضروري تجاوز الصيغة الحالية لإعطاء هذه الآلية إمكانية إحداث تأثير أكبر.

ويلفت تقرير الأمين العام الانتباه أيضا إلى موجة حالات الطوارئ الإنسانية التي حدثت أثناء العام الماضي. فزيادة تكرار حدوث الأعاصير في منطقة الكاريبي وخليج المكسيك، وأسراب الجراد في أفريقيا وظاهرة تسونامي في المحيط الهندي كانت من أكثر حالات الطوارئ تدميرا. فالدعم الدولي الكبير الذي تدفق لإغاثة البلدان المتضررة بتسونامي لم يسبق له مثيل من حيث كمه، وعمل على تخفيف التكلفة البشرية والاقتصادية للبلدان النامية المتضررة. ولسوء الطالع، فإن أزمات أخرى أقل إثارة وأقل حدة لقيت الإهمال وعدم اهتمام وسائط الإعلام بها.

نود أن نشيد بعمل الأمم المتحدة وأن نعرب عن تقديرنا لذلك العمل، الذي كان مستمراً وفعالاً في جميع هذه الظروف. ويستحق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والقائمين على إدارته ثناءنا لتشجيعهم على توليد الدعم الدولي ولمساهمتهم في تسيير عمليات الغوث. ونؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام لزيادة التمويل، الذي لا يزال أقل من المستوى اللازم للتصدي بفعالية لتبعات الكوارث الطبيعية. ونرحب بالتحرك لتوسيع الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ ونرحب بالتزام المانحين. ومن الواضح أن زيادة الاهتمام بالكوارث الطبيعية، التي دُعي إليها على الصعيدين الوطني والدولي، لها ما يبررها. فقد لحق معظم الدمار ببلدان نامية تحاصرها المشاكل الاقتصادية بالفعل، مما يجعل من الأصعب عليها التغلب على الشدائد والنهوض بجهود التنمية. ويتعين علينا أن نعمل بسرعة وبشعور من الإلحاح من أجل أن يُنشأ في وقت مبكر نظام إنذار مبكر فيما يتعلق بجميع المخاطر الطبيعية يغطي العالم بأسره.

خلال العام الماضي، تركز قدر كبير من الاهتمام على المسائل الإدارية والتنظيمية الناتجة عن الادعاءات المتعلقة بحدوث بعض التصرفات غير المناسبة، التي أدت إلى إجراء تحقيقات في بعض العمليات. وأدت الادعاءات المتعلقة بسوء التصرف والفساد إلى مشاعر قلق عميق ونشر معلومات مسيئة للسمعة في بعض دوائر وسائط الإعلام. ونحن مقتنعون بأن الأمين العام اتخذ إجراءً سريعاً لضمان إجراء تحقيق دقيق ومنصف، لا سيما فيما يتعلق بإدارة برنامج النفط مقابل الغذاء. ومن الواضح أن الكشف عن وجود مخالفات في تسيير البرنامج سيبرر الحاجة إلى تحسين ترتيبات المحاسبة والإشراف. ومن المهم جداً أن تكون ترتيبات تدقيق الحسابات وترتيبات الإشراف من قبل جهة مستقلة كافية لضمان الحفاظ على المعايير الأخلاقية، ووجود مساءلة كاملة وشفافية في عمليات الأمم المتحدة، وتوفر الكفاءة وتجنب هدر الموارد.

من الواضح أن ما نحن بحاجة إليه الآن ليس الاندفاع لاتخاذ إجراء متسرع وإنشاء آليات جديدة استجابة للضغوط التي تولدت من خلال بعض دوائر وسائط الإعلام. ينبغي إجراء استعراض شامل لترتيبات الإدارة وتقديم اقتراحات للجمعية العامة لتنظر فيها، ويمكن على أساسها تطبيق إجراءات علاجية مدروسة جيداً وبعناية لتلبية معايير الكفاءة والسلوك المهني الصارمة التي نطلبها في عمليات الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، ينبغي أن نعترف بالإصلاحات

التي أنجزت فعلاً. وقد أشار الأمين العام في تقريره إلى أن معظم عناصر الإصلاح التي اقترحت سابقاً جرى تنفيذها، مما أدى إلى منافع واضحة، منها تنقيح عملية الميزنة بجعل دورة التخطيط والميزنة أقصر وأكثر كفاءة، وتخفيض عدد التقارير واستخدام خدمات المؤتمرات على نحو أفضل.

ونلاحظ أيضاً أن الأمين العام بدأ بإجراء إصلاحات إدارية داخلية، ونرحب على وجه الخصوص بمبادراته الرامية إلى زيادة الشفافية في نظام تعيين كبار المسؤولين ورؤساء الوكالات. ونأمل أن توسع هذه السياسة لتشمل جميع التعيينات على المستويات المناسبة من كبار المديرين.

بالنسبة للعملية التي تتم في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر، أصبح الوضع صعباً نتيجة لتعقيدات في عملية توفير مكان مؤقت، ولا يبدو أن البدائل مواتية جداً. إضافة إلى ذلك، كما يشير الأمين العام، فإن بعض التوقعات الأساسية للتقدم بالمشروع، بصيغته التي أقر عليها في عام ٢٠٠٤، لم تتحقق. ويصدق هذا بشكل خاص على ترتيبات التمويل وعلى أحكام وشروط القرض الذي عرضه البلد المضيف، وهي أحكام وشروط يتعين على الدول الأعضاء أن تفكر فيها ملياً.

وبالنسبة لمسألة الموارد ككل، نشاطر الأمين العام قلقه تجاه هشاشة الحالة المالية للأمم المتحدة. فمشكلة الاشتراكات غير المسددة لا تزال تستترف الموارد، مما يستلزم بدوره اللجوء إلى الاقتراض الداخلي فيما بين الحسابات لتمويل البرامج الموجودة. وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين مجدداً على أن الحل في أيدي الدول الأعضاء، التي ينبغي أن تفي بالتزاماتها القانونية بدفع كامل أنصبتها المقررة للأمم المتحدة في الوقت المحدد وبدون شروط.

في الماضي، جرت زيادة الترتيبات الأمنية للأمانة العامة، بما في ذلك إنشاء إدارة السلامة والأمن، التي بدأت عملها في كانون الثاني/يناير. وكان هذا استجابة للقلق المتزايد بشأن أمن موظفي الأمانة العامة في المقر وفي أنحاء العالم المختلفة. ونحن ندعم الترتيبات الرامية إلى ضمان تلقي موظفي الأمم المتحدة حماية مناسبة، لا سيما عندما تكون الظروف متقلبة إلى أقصى حد. إلا أننا نتوقع أن تحدد إجراءات الأمن المناسبة على أساس بعض مبادئ التمايز، وألاّ تحد إجراءات الأمن الصارمة على نحو غير مناسب من معالجة موظفي الأمم المتحدة للمشاكل ميدانيا. ومن المهم أن يكون وجود الأمم المتحدة على مستوى الشعب أكثر من مجرد وجود رمزي، وأن تكون مشاركتها ملموسة، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية.

في الحديث عن الشراكات، شدد الأمين العام على أهمية إقامة صلات مع المجتمع المدني وتجمعات رجال الأعمال والكيانات الأخرى، وتوسيع مشاركة هذه الجهات في عمل الأمم المتحدة. وينبغي تشجيع هذا التوجه، ولكن مع إدراك الحاجة إلى احترام طبيعة المنظمة بوصفها منظمة حكومية دولية، وضرورة ضمان أن تكون جميع المبادرات المتعلقة بالمشاركة والجهود المشتركة مع المنظمات غير الحكومية ضمن المبادئ التوجيهية المقبولة وألا تضعف أو تقوض حقوق ومصالح الدول الأعضاء.

في الختام، يقدم تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة أثناء العام الماضي سجلاً مختلطاً ويبرز الحاجة إلى تعزيز الأمم المتحدة ونظام التعاون الدولي. ومن الواضح أنه يتعين على المنظمة أن تتكيف وفقاً للظروف المتغيرة وأنه ينبغي إجراء الإصلاح حيثما كان الإصلاح لازماً. ومن المهم في هذه العملية أن ندرك أهمية أن تكون أية عملية صنع قرار عملية شاملة وشفافة، وأن نضمن أن تعبر النتائج عن المصالح الواسعة لمجتمع الدول المتنوع. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك إعطاء الاعتبار اللازم لجميع مقترحات الإصلاح، في عملية تجري في إطار إجراءات وآليات الجمعية العامة الراسخة.

وسنظل نعتمد على الأمانة العامة في تحقيق أهدافنا، فالأمانة العامة محايدة سياسياً وموضوعية في النهوض بولاياتها، وملتزمة بمبادئ الخدمة الدولية، وتعمل بتوجيه من هيئات هذه المنظمة الحكومية الدولية. وينبغي أن يظل هذا هو الهدف الأسمى.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نشكر الأمين العام على تقديم تقريره الشامل عن عمل المنظمة (A/60/1). إنه يوفر استعراضا واسعا لنشاطات الأمم المتحدة، وأيضا للتحديات الرئيسية التي تواجه العالم اليوم.

إن أداء وفعالية الأمم المتحدة يتوقفان على بضعة عوامل حاسمة: أولا، نوعية مواردها البشرية؛ ثانيا، الموارد المالية التي تقدم دعما لنشاطاتها؛ ثالثا، السلطة التي عهدت بها الدول الأعضاء للمنظمة؛ رابعا – والأهم – الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء لتأييد البرامج والنشاطات التي كلفت الدول الأعضاء المنظمة بوضعها والقيام بها. وبالنظر إلى أداء الأمم المتحدة في ذلك السياق، وبالنظر إلى القيود المعترف بها، فإن أداءها وأسرة منظماتها يجب أن يكون الحكم عليه أنه مبعث ارتياح إلى حد كبير.

نرحب بالتقدم المحرز صوب تحقيق السلام في أفغانستان والسودان والعراق، ومؤخرا في شبه الجزيرة الكورية. ونرى توقعات أفضل للتسوية السلمية لقضية فلسطين والنزاع فيما يتعلق بجامو وكشمير. بيد أنه لا يزال القلق يراودنا حيال دوام أزمات وصراعات أخرى في آسيا وأفريقيا حيث يموت الأبرياء يوميا. إننا ندين الهجمات الإرهابية التي حدثت مؤخرا في المملكة المتحدة ومصر والعراق ومناطق أخرى من العالم.

وتشيد باكستان بالأمين العام على جهوده المستمرة لتشجيع وتوفير الحلول لهذه المسائل. ونقدر تقديرا خاصا مبادرته بالشروع في عملية إصلاح الأمم المتحدة. لقد أكد مؤتمر القمة العالمي الذي عقد سنة ٢٠٠٥ على وجوب تمكين الأمم المتحدة من أداء دور مركزي في التصدي للتحديات والتهديدات المتعددة الوجوه والمترابطة التي تواجه العالم اليوم.

وأيدت باكستان اعتماد الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠). إنها تعكس توافق الآراء القائم على مجموعة من المسائل. ولكن، مثل آخرين كثيرين، تخيب النتائج آمالنا. لقد كان في إمكاننا أن نحقق أكثر مما حققناه، ربما لو لم يكن جدول الأعمال شديد الطول ولو لم تستهلك المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن طاقة العملية التحضيرية، ولو شرع في وقت أبكر في المفاوضات بشأن الوثيقة، كما اقترحنا. بيد أن التحدي الحقيقي الآن هو ضمان التنفيذ والمتابعة الفعالين لهذه القرارات. لقد أوضح فعلا وزير خارجية بلدي النهج العام الذي تتخذه باكستان بشأن مختلف المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراء في هذه الدورة (انظر A/60/PV.18).

واليوم، أود أن أقدم بعض الملاحظات بشأن عملية التنفيذ. تعتبر باكستان الوثيقة الختامية بداية عملية إصلاح الأمم المتحدة وليست نهايتها. وتنفيذ القرارات والالتزامات المتعهد بها ينبغي أن يكون متوازنا، مع إعطاء الأولوية للتنمية. ولا ينطوي على التنفيذ بناء مؤسسات جديدة أو إصلاح المؤسسات القائمة فحسب ولكن ينطوي عليه أيضا استعراض وضمان تنفيذ السياسات والالتزامات التي اتخذتها الدول الأعضاء في الوثيقة الختامية. وعملية التنفيذ ينبغي أن تكون ضمن الجمعية العامة – ليس في مجموعات أو محافل خارج الأمم المتحدة. وهذه العملية ينبغي للدول الأعضاء أن تقودها بالدعم، كما هو لازم، من الأمانة العامة. وتلك العملية ينبغي أن تكون علنية وشفافة وشاملة.

ويتعين على عملية التنفيذ أن تقطع أربع مراحل. الأولى، يجب تحديد هوية القرارات التي تجب متابعتها. الثانية،

يجب تقديم الاقتراحات وتوزيعها. الثالثة، ثمة حاجة إلى التوصل إلى النتائج بتوافق الآراء عن طريق المفاوضات. وفي هذا الصدد ينبغي تفادي التصويت، بالنظر إلى أن من شأنه أن يشجع على تقديم طلبات كثيرة للتصويت الذي يخلق الفرقة بشأن مختلف المسائل. وأخيرا، فإن وضع التنفيذ تنبغي مراجعته، ربما بنهاية كانون الأول/ديسمبر أو في مطلع السنة القادمة ومرة أخرى قبيل نهاية الدورة الستين.

وسنؤيد الجهود صوب اتخاذ إجراء بشأن مجلس حقوق الإنسان ولجنة لبناء السلام ووضع استراتيجية واتفاقية لمكافحة الإرهاب وإصلاح التنظيم. ولكن يجب أن يتخذ إجراء يحظى بالأولوية بشأن التنمية. تبقى التنمية البند الذي يحظى بالأولوية الأولى بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء. إننا نؤيد تماما البيان الذي أدلى به قبل هنيهة الممثل الدائم لجامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وترد في الوثيقة الختامية توصيات مرحب بها بشأن أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية، والتخفيف من عبء الديون، وتعزيز وتحسين الإعانة، وتناول الحاجات الخاصة لأفريقيا. بيد أن البلدان النامية وغيرها ليست مرتاحة تماما للنتيجة في بضعة ميادين، من قبيل التجارة وتدفقات أموال الاستثمار والحكم العالمي. ولذلك فإن الافتقار إلى التقدم في تنفيذ الالتزامات الإنمائية من شأنه أن يزيد الشكوك حدة.

وبالتالي فإن القيام بعملية تنفيذ جريئة ومركزة للوفاء بالالتزامات المتعهد بها بشأن مسائل التنمية حاسم تماما. ولا يمكن للأمم المتحدة والجمعية العامة أن تتخليا عن المسؤولية عن تأمين تحقيق الأهداف والالتزامات التي تم التعهد بها. ولذلك من الحتمي إنشاء آلية فعالة لتشجيع ورصد تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها بشأن التنمية من جانب الدول والجهات الشريكة والمؤسسات المعنية، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز. وستوزع باكستان قريبا ورقة بشأن تنفيذ القرارات المتعلقة بالتنمية.

لقد أوكل مؤتمر القمة سنة ٢٠٠٥ بضع مسؤوليات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تشجيع الحوار بشأن السياسة، والتعاون في ميدان التنمية، والتطور بعد انتهاء الصراع، والتنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة. وينبغي للمجلس أيضا أن يؤدي دورا هاما في تشجيع ورصد تنفيذ الأهداف الإنمائية.

وينبغي ألا يسمح لإصلاح مجلس الأمن بأن يحرف الانتباه مرة أخرى عن ميادين أخرى. لقد أثار موعد أيلول/سبتمبر النهائي مواجهة. ونأمل في ألا يصر على موعد كانون الأول/ديسمبر الأخير وألا يثير مواجهة مماثلة. ينبغي بذل الجهود – عن طريق المشاورات الهادئة – لتقصي إمكانية توافق الآراء. ولذلك من الضروري توفر الوقت.

ونحن على ثقة، السيد الرئيس، بأن الدول الأعضاء ستنجح، تحت قيادتكم القديرة، في تنفيذ الخطة التي وضعها لنا مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر. ونحن نطمئنكم على تعاوننا الأتم في هذا المسعى.

السيد هينيسين (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، نهنئكم على انتخابكم ونتمنى لكم الخير في عملكم الهام الذي ينتظركم. وخطابكم يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر، عند نهاية المناقشة العامة (انظر A/60/PV.23)، يشهد على تفانيكم للمنظمة ولما ترمز إليه. ونشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن عمل المنظمة (A/60/1). ولنا الآن، الدول الأعضاء، أن نبذل الجهود الملموسة لتنفيذ ومتابعة القرارات المتخذة في مؤتمر القمة حتى تصبح نتيجتها نجاحا حقيقيا.

وإذ ننظر إلى الوراء، إلى السنة الماضية التي وصلت فيها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى مستوى عال تاريخي، نرحب بالتأكيد الذي يضعه قادتنا على الاستثمار في

المنع وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. ونرحب على نحو خاص بإنشاء لجنة لبناء السلام ومكتب للدعم ضمن الأمانة العامة. ويجب علينا أن نضمن أن كليهما قد أنشئ ويضطلع بالعمل بنهاية السنة.

ونتفق تماما مع الأمين العام في تقريره بشأن مدى التهديد من الإرهاب لكل ما تناصره الأمم المتحدة. ونؤيد دفع الإستراتيجية ذات النقاط الخمس التي وضع الأمين العام خطوطها العامة. وإذا أردنا نجاح مكافحة الإرهاب فمن الضروري أن نتفق على تعريفات ووسائل للمنع وأن نبرم اتفاقية شاملة ضد الإرهاب قبل نهاية هذه الدورة التي تعقدها الجمعية العامة.

ومن سوء الحظ أنه لم يحقق التقدم بشأن عدم الانتشار في أيار/مايو من هذه السنة في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفشلنا في اجتماع القمة الرئيسي في تناول هذه المسألة. الانتشار خطر كبير يتعين على الأمم المتحدة أن تواجهه بطريقة حاسمة. وإذا واصلنا الطريق الحالي المسدود فإن تهديد الإرهاب، بالاقتران بأسلحة الدمار الشامل، سيزداد.

ونشكر الأمين العام على إسهامه القيم في التنمية بوضعها في صدارة الإصلاح القادم. والتقريران الرئيسيان عن التنمية – تقرير وضعه الأستاذ ساكس وتقرير الأمين العام ''في جو من الحرية أفسح'' – يبينان العلاقة الواضحة بين التنمية والأمن، مما يزيد من التأكيد على الحاجة إلى تناول هاتين المسألتين بالترادف.

وتدرك حكومة أيسلندا التحدي الكبير الذي تمثله الأهداف الإنمائية للألفية وستزيد من الجهود لمساعدة البلدان النامية في بلوغ تلك الأهداف. بيد أنه يجب على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، والعنصر الرئيسي في نجاح التنمية الطويلة الأجل هو الحكم الصالح وسيادة القانون. والبلد النامي الذي يوجد بيئة شفافة ومساءلة تحترم الحكم الصالح وسيادة القانون سيجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، مما يعزز نمو قطاع خاص نشيط.

وتحرير التجارة الدولية ركن رئيسي بالنسبة إلى القطاع الخاص، والاختتام الناجح لبرنامج الدوحة الإنمائي مهم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن شأن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف ومنصف ومنفتح وعادل أن يسمح للبلدان النامية بأن تشارك مشاركة تامة في الاقتصاد المعولم وبأن تسهم بالتالي في الزيادة الكبيرة للموارد المتاحة في البلدان النامية لمكافحة الفقر.

ونرحب بقيام مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بوضع التأكيد الأكبر على تعزيز النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان. ونرحب أيضا بتطورات جديدة أخرى في نفس الاتجاه. بيد أن الحاجة ملحة إلى إصلاح آلية حقوق الإنسان للأمم المتحدة.

وأرجوكم أن تسمحوا لي بأن أقتبس من بيان لوزير الخارجية الأيسلندي الذي تكلم في المناقشة العامة التي أجرتها هذه الجمعية:

> ''أما لجنة حقوق الإنسان فلا تقوم بوظائفها وهي مجردة من المصداقية؛ ولذلك، تأثرت المناقشات الخاصة بحقوق الإنسان بصورة سلبية. وعلاوة على ذلك، نرى أن الخطر يهدد مصداقية منظمة الأمم المتحدة بكاملها ... والمجلس المثالي لحقوق الإنسان سيكون، في نظر أيسلندا، أصغر من اللجنة، ويكون منعقدا طوال السنة، بما يمكنه من مواجهة الحالات الطارئة. وسيكون تكوين المجلس الجديد أمرا أساسيا لفعاليته. ويجب ألا يضم أخطر منتهكي حقوق الإنسان''. (A/60/PV. 16)

لدينا ولاية من اجتماع القمة الرئيسي بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان، ولنا أن ننشئه وأن نجعله عاملا في أقرب وقت ممكن وليس بعد نهاية هذه الدورة للجمعية العامة.

ومن الضروري أن تكون لدى الأمانة العامة الأهلية لتناول التحديات التي نحن الدول الأعضاء فرضناها عليها. وأود عند هذا المنعطف أن أشيد بالأمانة العامة، تحت القيادة الملهمة للأمين العام وعدد من كبار المسؤولين الآخرين، على عملها الملتزم والمحترف في ميادين كثيرة. ولكن، كما هي الحال في أية منظمة كبيرة، ثمة حاجة إلى تكييفات، وإلى توفير مهارات جديدة، وقد يكون من اللازم التجديد الأكثر سرعة للموظفين مما يمكن تحقيقه بالتحول الطبيعي. وقد ينطوي ذلك على بعض النفقة على الأمد القصير، ولكن ستكون له فوائد على الأمد الطويل.

ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن أننا لا نفرض مهام أكثر مما ينبغي على الأمانة العامة وألا تنفق الموارد المحدودة على مهام كثيرة. ولذلك فإن أيسلندا تؤيد تماما الأمين العام في جهوده لتحديث الإدارة ولتعزيز المنظمة. يجب علينا أن نفي بالوعود التي قمنا بها في اجتماع القمة بأن توفر للأمم المتحدة الموارد الكافية بالغرض التي تمكنها من تنفيذ ولاياتها ومن تحقيق أهدافها.

دعوني أختتم بتهنئة الأمين العام وموظفيه على العمل الذي قاموا به في سنة العمل التاريخية هذه التي تشهد نشاطات كثيرة، في أغلب الأحيان في ظروف صعبة.

السير إمر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تؤيد هذا البيان.

الاتحاد الأوروبي يشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن عمل المنظمة خلال إحدى السنوات التي تشهد قدرا أكبر من النشاطات – سنة توجت بمنجزات وقرارات اجتماع القمة العالمي. والوثيقة الختامية لاجتماع القمة هي ولاية واضحة للتغيير، إذ تخاطب التحديات التي واجهها العالم وقتا طويلا.

أود الآن أن أرد على الأمين العام عن طريق وصف كيفية جعل الأمم المتحدة أكثر تأهيلا، كما يأمل الاتحاد الأوروبي، للتصدي للتحديات التي وضعت خطوطها العامة في الأجزاء الرئيسية من تقريره.

أولا، أشير إلى السلام والأمن. كل من التنمية والأمن وحقوق الإنسان ضروري بحد ذاته. ليس ذلك فقط، ولكنها يعزز الواحد منها الآخر. لقد شاهدنا مرارا وتكرارا كيف يدمر الصراع وعدم الاستقرار في البلدان النامية التقدم الاجتماعي والبيئي والاقتصادي الهش. وتهديدات الإرهاب والانتشار تعرض للخطر البيئة العالمية المستقرة التي تزدهر ضمنها التجارة وتنمو ضمنها الاقتصادات.

إن الاتفاق في اجتماع القمة على إنشاء لجنة لبناء السلام سيسهم إسهاما كبيرا في استجابة دولية أفضل تنسيقا لحاجات البلدان الخارجة من الصراع. وسيساعد في منع الصراعات من بدئها مرة أخرى وسيشجع البلدان على الانتقال من زعزعة الاستقرار العنيفة إلى التنمية السلمية المستمرة. والاتحاد الأوروبي ملتزم برؤية إنشاء اللجنة بنهاية هذه السنة.

ويحدث على نحو متزايد الصراع والعنف فيما يتجاوز حدود الحرب التقليدية. لا قارة في أمان من تهديد الإرهاب. ويتطلب الإرهاب الدولي استجابة دولية. كل منا يدفع ثمن ضعف الآخر.

لقد قامت الأمم المتحدة فعلا بالكثير لوضع المعايير الدولية ضد الإرهاب ولتشجيع ومساعدة الدول على الوفاء بها. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإدانة الإرهاب الواضحة الواردة في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة وبالالتزام بإبرام

اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي خلال هذه الدورة الستين. ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقادا راسخا بأن استهداف المدنيين والأفراد غير المحاربين وقتلهم المتعمد لا يمكن أن تبررهما أي قضية أو مظلمة أو أن يضفى الطابع المشروع عليهما.

ويأسف الاتحاد الأوروبي لعدم توصل اجتماع القمة إلى اتفاق على تدابير عدم الانتشار ونزع السلاح. لقد أصدر الأمين العام، في خطابه في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تحذيرا قويا من الأثر العالمي المأساوي الذي ينجم عن استعمال كهذا. وينبغي لنا أن نصغي إلى كلماته.

ثانيا، فيما يتعلق بالتنمية وفر اجتماع القمة الأساس لتعزيز الشراكة العالمية بين البلدان النامية والمتقدمة النمو، كما يرد في توافق آراء مونتيري.

وحدد الاتحاد الأوروبي جدولا زمنيا للتوصل إلى مستويات جديدة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وبحلول عام ٢٠١٠، ستبلغ هذه المساعدة نسبة ٠,٥٦ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد – وهو مبلغ إضافي سنوي قدره ٢٠ بليون يورو. وبحلول عام ٢٠١٥، ستصل المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة. ووافقت الدول الأعضاء في الاتحاد مؤخرا على دعم اتفاق مجموعة الثمانية لشطب الديون. وإضافة إلى ذلك، اعترف مؤتمر القمة بفائدة تطوير مصادر مبتكرة للتمويل. وتشكل تلك الزيادة للتمويل أمرا حيويا في مسعانا المشترك نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

إن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا تمضي قدما صوب بلوغ العديد من الأهداف الإنمائية للألفية حتى بعد مرور ١٠٠ عام تقريبا من الآن. وفي بعض المجالات – بما في ذلك الجوع والصرف الصحي – تتدهور الحالة في الواقع. وبالتالي فإن ٥٠ في المائة على الأقل من موارد المعونة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي ستذهب إلى أفريقيا؛ وبعبارات واضحة، يمثل ذلك مضاعفة للمساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى أفريقيا خلال الأعوام الخمسة المقبلة. وبطبيعة الحال، يلزمنا جميعا أن نرقى إلى مستوى الالتزامات التي تعهدنا بها وأن نفي بهذه الالتزامات.

وزيادة المعونة وحدها لن تكون كافية. وستكون القوى المحركة لجعل الفقر تاريخا هي البلدان النامية أنفسها. والتأكد من استخدام المعونة بشكل أفضل وبصورة أكثر فعالية يماثل في الأهمية زيادة المعونة. ونحن بحاجة إلى رفع معايير الحكم ومساعدة أشد الأشخاص فقرا، الذين يشكل تقديم الدعم لهم أمرا أساسيا جدا. وهذا يعني أن تعتمد البلدان النامية استراتيجيات إنمائية وطنية طموحة، وأن تنشئ وتوطد هياكل الحكم الرشيد، وأن تهيئ البيئة الإيجابية للنمو الاقتصادي، وأن تساعد على ازدهار القطاع الخاص. ونحن نرحب بالالتزامات القوية والشاملة التي قطعتها البلدان الأفريقية في ذلك الصدد من خلال الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

أما بالنسبة للتجارة، فإن الاتحاد الأوروبي يؤمن بأن على المجتمع الدولي، من خلال جولة الدوحة، أن يحقق مكاسب حقيقية. ومع جدول أعمال شامل ومناصر للتنمية يجمع بين تحرير التجارة ووضع القواعد والمعونة التكميلية على السواء للتجارة والمساعدة المتصلة بالتجارة، يمكن لجولة الدوحة أن تحقق فوائد لجميع الشركاء التجاريين وخاصة، وبشكل جوهري للبلدان النامية. وبالتالي فإننا بحاجة إلى ضمان عدم ضياع فرصة اجتماع هونغ كونغ الوزاري.

ويلزمنا أن نكفل استدامة التنمية، في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. ولذلك يرحب الاتحاد باعتراف مؤتمر القمة بالحاجة إلى الوفاء بالالتزامات والتعهدات التي

قطعت في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، التي نعتبرها المنتدى المناسب للتفاوض بشأن اتخاذ إجراءات في المستقبل بشأن تغير المناخ. والاتحاد ملتزم التزاما صارما بالعمل العالمي المشترك لتخفيف آثار تغير المناخ – الذي يشكل تحديا خطيرا وطويل الأجل لجميع أجزاء العالم. ويرحب الاتحاد الأوروبي بقرار مؤتمر القمة باستكشاف إمكانية وضع إطار أكثر تماسكا والاضطلاع بأنشطة بيئية أكثر كفاءة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال إنشاء هيكل أكثر تكاملا.

ثالثا، إن تحسين البناء الدولي للاستجابة الإنسانية والأنشطة التشغيلية تأخر كثيرا عن موعده. وأظهرت الاستجابة لأمواج تسونامي المروعة في المحيط الهندي في كانون الأول/ديسمبر استعداد الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص للاستجابة العاجلة وبسخاء لأزمة غير مسبوقة. ولكن ما زال السودان وشمال أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية توضح حقيقة أن علينا أن نعمل بشكل أفضل. وعلى مستوى العمليات، فإن الأمم المتحدة مصممة على أن تشهد إجراء تحسينات في القدرة على التنبوء بالتمويل الإنساني والقدرات والترتيبات الاحتياطية، في جملة أمور، من خلال تحديث الصندوق الدائر المركزي للطوارئ.

إن الإصلاحات الحالية للأنشطة التشغيلية، التي ستجمع مختلف وكالات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة في بلد واحد تحت قائد واحد وإدارة مشتركة هي إصلاحات جيدة. ونتطلع إلى المزيد من عمل الأمين العام بشأن تعزيز إدارة الأنشطة التشغيلية وتنسيقها بغية تقديم إسهام أكثر فعالية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

رابعا، فيما يتعلق بالنظام القانوني الدولي وحقوق الإنسان، لقد أحرزت الأمم المتحدة خلال ٥٠ عاما نجاحا ملحوظا. وبنت المنظمة إطارا للقانون الدولي لحقوق الإنسان وحددت معايير واضحة يمكن عن طريقها الحكم على البلدان. ولكن في تحديد المعايير، تجاهلنا لوقت أطول من اللازم تنفيذ هذه المعايير. وعندما خُرقت المعايير، لم نقم دائما بعمل كاف. وبالتالي فإن الاتحاد يرحب بالاعتراف غير المسبوق بحماية السكان من التهديد بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

واتخذ مؤتمر القمة خطوتين هامتين أخريين نحو إنشاء آلية أكثر فعالية لحقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة: القرار القاضي بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان والالتزام بتعزيز دور مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومضاعفة الموارد المتوفرة له. وقد دُعِّمت حماية حقوق الإنسان وزاد تعزيزها بوصفها الركيزة الثالثة لعمل الأمم المتحدة، إلى جانب التنمية والسلام والأمن. وسيعمل الاتحاد الأوروبي لكي يستكمل في أقرب وقت ممكن، خلال الدورة الستين، المفاوضات بشأن ولاية المجلس الجديد وطرائقه ووظائفه وحجمه وتشكيله وعضويته وأساليب عمله.

ويؤكد الاتحاد من جديد على تأييده القوي للمحكمة الجنائية الدولية. ونرحب بقرار مجلس الأمن إحالة الحالة في دارفور منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى المحكمة. وسيساعد ذلك على الإسهام في هدفنا المشترك المتمثل في إنهاء الإفلات من العقاب وإرساء سيادة القانون بعد انتهاء الصراع أو في حالات الأزمات.

وإذ انتقل الآن إلى الأمانة العامة وإصلاح الإدارة، فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بالقرارات المتعلقة بإصلاح الإدارة التي اتخذت في مؤتمر القمة ويعتزم الاتحاد أن يتابع بقوة تنفيذ هذه القرارات خلال هذه الدورة. وهناك حاجة إلى إتباع نهج عصري نحو الإدارة في الأمم المتحدة على أساس المحاسبة القوية، والمزيد من الشفافية وأكثر ممارسات

العمل كفاءة. ومن الحيوي أن توجه موارد الأمم المتحدة إلى أكثر المجالات احتياجا، حيث تحدث أكبر تأثير. وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بقرار مؤتمر القمة بشأن استعراض الولايات. والأمين العام، من جانبه، بحاجة إلى السلطة والمرونة لكي يتحمل مسؤولياته الإدارية ويتمكن من إعادة توجيه الموارد من مجالات الأولوية الأدنى إلى مجالات الأولوية الأعلى.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على تأييده لتحقيق تماسك أقوي على نطاق الأمم المتحدة، بدءا بتنفيذ التدابير المحددة في مؤتمر القمة بغية تعزيز اتساق السياسات والأنشطة التشغيلية والمساعدة الإنسانية والأنشطة البيئية.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بضمان توفر الموارد الكافية للأمم المتحدة بينما نحن نتمسك بمبادئنا القديمة للانضباط المتعلق بالميزانية. وبالتالي فإننا سنسعى إلى اعتماد ميزانية مناسبة لفترة العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تمكن الأمم المتحدة من تحقيق نتائج ذات مغزى في جميع أنشطتها، بما في ذلك الولايات الجديدة التي وافق عليها مجلس الأمن. ونظرا للحاجة إلى التجديد العاجل لمقر الأمم المتحدة في نيويورك وجعله آمنا، يلزمنا الاتفاق خلال هذه الدورة على الخطة الرئيسية الشاملة للأصول الرأسمالية.

وفي الختام، أود أن أشكر الأمين العام وجميع الموظفين على العمل الذي أنجزوه هذا العام، في أغلب الأحيان في ظل ظروف صعبة وخطيرة. ويحدونا الأمل في أن تعزز الإجراءات والقرارات التي نتخذها هنا في الجمعية العامة بغية متابعة القرارات الجماعية التي اتخذت في مؤتمر القمة، المنظمة وتمكنها من تحقيق الأهداف بصورة أكمل. وإذا حصل ذلك، فإن هذا العام سيشكل حقا معلما هاما في تاريخ الأمم المتحدة.

السيدة هولغوين (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعرب عن أطيب تمنياتنا لكم، سيدي، في مساعيكم بصفتكم رئيسا للدورة الستين للجمعية العامة. ونشكر الأمين العام على تقديمه لتقريره. ومرة أخرى، يوضح التقرير المسؤولية الهائلة التي تتحملها المنظمة عن الاستجابة لآلاف الأشخاص الذين يرون فيها إمكانية تحسين مستواهم من التنمية والرفاه واحترام حقوق الإنسان، إلى جانب الإسهام الهام للمنظمة في تحقيق السلام والأمن.

إننا نؤيد البيان الذي أدلى ممثل جامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأود، بدلا من مناقشة الإصلاح، أن أركز على موضوع كولومبيا كما ورد في التقرير. وتود كولومبيا أن تبرز العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في بلدنا والمساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة. ونحن بلد يؤمن بمساعدة الأمم المتحدة، ونظهر ثقتنا من خلال انفتاحنا وسخائنا وشفافيتنا مع المنظمة. ونشعر بالامتنان للأمين العام على جهوده الرامية إلى تعزيز السلام في كولومبيا.

وكولومبيا بلد ذو واقع معقد، ليس من اليسير دائما فهمه، حيث عانت جميع الأسر الكولومبية بطريقة أو أخرى من آثار العنف. ونحن كبلد، مقتنعون بأننا وحدنا الذين نستطيع أن نجد حلولا لمشاكلنا. وقد نهض شعب كولومبيا ضد المحنة. ونحن شعب لا نستسلم للتخويف أو نقع ضحايا له.

ولقد كان التقدم المحرز في الحد من أعمال العنف في كولومبيا تقدما كبيرا والعالم يعترف بذلك. وكرست الحكومة الكولومبية جهودا كبيرة لضمان أن يتمكن شعب كولومبيا من الحياة بدون خوف من الاختطاف أو المذابح أو الهجمات التي تشنها الجماعات العنيفة. ولقد تحسنَّا، ولكن ما زال يتعين علينا أن نقطع شوطا طويلا حتى يتمكن الكولومبيون في يوم ما من الحياة في سلام وبدون خوف.

في الفقرات ٢٧ و ١٤٩ و ١٥٦ من تقرير الأمين العام، هناك أخطاء في الإشارات إلى الحالة في كولومبيا. إذ يذكر التقرير أن الحالة لم تتحسن. وذلك بعيد من الحقيقة. فبالنسبة للتشريد، نحن نواجه مرة أخرى مشكلة الاختلافات بين أرقام الأمم المتحدة والأرقام الرسمية، التي تعكس الأعداد الحقيقية. وبينما يتكلم التقرير عن مليوني مشرد، تظهر الأرقام الرسمية مليونا ونصف.

ولدى كولومبيا برنامج شامل لتقديم المساعدة للأشخاص المشردين وهي تدرك العمل الذي يلزم أن تقوم به بغية الوفاء باحتياجات شعبها. ودأبت كولومبيا على إحراز تقدم، على النحو الذي تدل عليه التحسينات التي حصلت في الأعوام الأخيرة. ففي عام ٢٠٠٤، انخفض عدد المشردين بنسبة ٢٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٣. وهذا أمر غير كاف، والحكومة تعلم ذلك، ولكن النتيجة إيجابية. وتجري العودة الطوعية تماما وفقا لمبادئ الأمن والكرامة وهي تشكل إحدى أولويات الحكومة التي استثمرت فيها أكثر من ٤٠٠ مليون دولار خلال العام الماضي في شكل مساعدة للأشخاص المشردين. وينبغي أن نتذكر أن كولومبيا أدمجت المبادئ التوجيهية بشأن التشرد في تشريعاتها الوطنية.

ويورد التقرير أن أعمال العنف قد ازدادت، وخاصة أعمال العنف المرتكبة ضد السكان الأصليين. والأرقام والحقائق تظهر عكس ذلك. فبين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، انخفضت الهجمات على السكان الأصليين بنسبة ٥٩ في المائة. وبين عام ٢٠٠٤ والآن، انخفضت أعمال العنف بنسبة إضافية قدرها ٥٥ في المائة. ومن المسلم به أن هذا أمر غير كاف، ولكنه إيجابي.

وركزت حكومة كولومبيا جهودها على حماية الحياة والسلامة البدنية للأشخاص الذين يتعرضون لتهديد الأعمال الإجرامية التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير القانونية، وهي جماعات تمولها تجارة المخدرات.

ونود أن نطلب من الأمانة العامة إعادة النظر في البيانات والتأكيدات الواردة في الفقرات الثلاث التي ذكرت كولومبيا والاعتراف بالتحسينات الإيجابية التي حققتها كولومبيا خلال الأعوام الأخيرة. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بجهود الدول وقدراتها على الوفاء باحتياجات شعوبها.

ونجد أن من المهم أن نبرز تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠٠٤، الذي يعترف بالإنجازات الكبيرة التي تحققت في كولومبيا و أمريكا الجنوبية في مكافحة المشكلة العالمية للمخدرات غير المشروعة. إذ أنه للعام الثالث على التوالي، انخفض إجمالي المساحة التي تستخدم لزراعة محاصيل الأفيون. وعُززت الجهود الإقليمية والثنائية للتعاون. وما فتئت هناك زيادة في عمليات الاستيلاء على المخدرات وإلقاء القبض على المجرمين المتورطين في الاتجار بالمخدرات. ومن العار ألا يذكر تقرير الأمين العام هذه الإنجازات. ففي بلدي، يشكل الاتجار بالمخدرات المصدر الرئيسي لتمويل أعمال العنف.

وبالمثل، يؤكد تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات مرة أخرى كيف أن للاتجار غير المشروع بالمخدرات صلات مع الجريمة المنظمة. ولهذا السبب، من المهم جدا للأمم المتحدة والعالم بأسره أن يعترفا بما ورد في الفقرة ٦٩ من تقرير الأمين العام، ”... تزايد الصلات بين الإرهاب والاتجار بالمخدرات...“ ونؤمن بأننا بمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي تشمل المشكلة العالمية للمخدرات غير المشروعة، نكافح أيضا الموارد المالية للإرهاب.

ونتساءل عن عدد البلدان التي يمكن أن تعيد توجيه الأموال التي توجهها نحو مكافحة الإرهاب والجريمة والمخدرات وأن تستخدم هذه الأموال من أجل التنمية وتحسين حياة شعوبها. وفي هذا الصدد، نود أن ننوه بعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي تعاون مع الدول الأعضاء من خلال تقديم المساعدة التقنية لتنفيذ معايير دولية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فهذا المكتب له بُعد نظر تمثّل في تعزيز برامج المحاصيل البديلة لدعم برامج القضاء الكامل على المخدرات غير المشروعة. وعلى نحو مماثل، نود أن ننوه بجهود المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

وفي الختام، أود أن أقول إنه ينبغي للتحديات التي تواجه العالم اليوم، عوضا عن أن تقودنا إلى التوصيف وإصدار الأحكام، أن تجمعنا معا للتعاون وأن توحد أفضل جهودنا ومواردنا بغية التغلب على تلك التحديات وتحقيق الرفاه الذي نحلم به لشعوبنا.

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يذكر الأمين العام على نحو صائب في تقريره عن أعمال المنظمة أن الأمم المتحدة، بالرغم من نواقصها، تجسد أمل البشرية في بناء نظام عالمي سلمي وعادل. وما زالت الأمم المتحدة، أكثر هيئة حكومية دولية تمثيلية تحظى بولاية شاملة، تضطلع بدور تنسيقي لا غنى عنه في الشؤون العالمية.

ففي العام الماضي، أُوفد عدد قياسي من حفظة السلام إلى المناطق التي ما زال يدور فيها العديد من الصراعات. وركزت الأمم المتحدة جهدا كبيرا على تعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والبحث عن استجابات للتهديدات والتحديات العالمية، مثل الكوارث الطبيعية، والأوبئة والأمراض الجديدة والقضاء على الفقر وما إلى ذلك.

ولقد شاركنا في مناقشات ساخنة بشأن دور المنظمة في العالم اليوم. وأكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بالرغم من المشاورات الصعبة التي جرت بشأن مشروع الوثيقة، على أن أعضاء المجتمع الدولي يتشاطرون الآراء بشأن المسائل الرئيسية اليوم. وكان من المهم جدا أن يؤكد زعماء العالم مجددا التزامهم بضمان الأمن الدولي على أساس نهج جماعي شامل، يتضمن الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية والإنسانية وحقوق الإنسان، ويمتثل امتثالا صارما لميثاق الأمم المتحدة.

وقد شدد الرئيس الروسي فلاديمير فلاديميروفتش بوتين، وهو يتكلم في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة (انظر A/60/PV.5) على ضرورة أن تعالج مسائل الأمم المتحدة بأقصى درجة من الحرص مع مواصلة عملية إصلاح المنظمة بتصميم وصبر. والوثيقة الختامية (انظر القرار ١/٦٠) أساس مقبول على نطاق واسع لمزيد من العمل المتضافر لتعزيز فعالية الأمم المتحدة، بوصفها المؤسسة المركزية المتعددة الأطراف.

إلا أن القمة فشلت في التوصل إلى قرارات نهائية بشأن جميع المسائل. وسيستمر العمل في ميادين عديدة. ومن بين الأولويات في الأجل القريب في هذا العمل إنشاء لجنة بناء السلام، التي ينبغي أن تساعد مجلس الأمن و، إذا اقتضى الأمر، هيئات الأمم المتحدة الأخرى أيضا، في الجهود التي تبذلها لضمان انتعاش البلدان الخارجة من أزمات واتخاذ إجراءات تضمن عدم استئناف هذه الصراعات.

هناك الكثير مما يجب عمله في ميدان تشجيع التنمية المستدامة واستئصال الفقر والأوبئة والجوع والأمية. وقد أيدت القمة برنامجا واسع النطاق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: وتؤيد روسيا المبادرات الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف، وستواصل الإسهام في حل هذه المسائل الملحة.

ونتفق مع الأمين العام على أهمية المساعي الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إطار جدول أعمال أوسع للتنمية المستندة إلى تكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية، وفقا للقرارات التي اتخذتها المؤتمرات الهامة ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة. ونؤيد الخطوات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الميدان. كما أننا نتفق مع أهداف تقرير الأمين العام المتمثلة في تعزيز فعالية مشاركة الأمم المتحدة في تنفيذ توافق آراء مونتيري، من خلال مواصلة العمل بممارسة عقد اجتماعات سنوية بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومن خلال الحوار الرفيع المستوى المتعلق بتمويل التنمية، من بين أساليب أخرى.

ونتفق مع الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام المتعلق بضرورة زيادة الجهود التي تبذلها المنظمة لمكافحة الإرهاب. ونعتقد أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن ينبغي أن يصبحا مقر قيادة لمكافحة الإرهاب الدولي. وروسيا مستعدة لمواصلة العمل على تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في هذا الميدان. وقد اتخذت خطوة هامة جديدة باعتماد اجتماع قمة مجلس الأمن في ١٤ أيلول/سبتمبر القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥). فلم يعد الآن الإرهابيون والمتآمرون معهم وممولوهم وحدهم يعتبرون خارجين على القانون، بل المحرضون على الأعمال الإرهابية أيضا. وينبغي أن ينهي قرار مجلس الأمن محاولات استخدام وسائط الإعلام لنشر الأفكار الإرهابية وتبرير الإرهاب. ونحن نردد النداء الذي وجهه الأمين العام لبذل كل جهد للاتفاق في أسرع وقت ممكن على مشروع اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب الدولي. ونعتقد أنه إذا توفرت الإرادة السياسية فإنه سيتسنى النهوض إلى مستوى هذا التحدي في دورة الجمعية العامة هذه.

وتشدد الوثيقة الختامية على إعطاء الأولوية للاهتمام بوضع استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، ينبغي أن تصبح إحدى لبنات البناء الرئيسية في نظام الأمن الجماعي. والعناصر الخمسة التي اقترحها الأمين العام لهذه الاستراتيجية تتطلب إجراء مناقشة مستفيضة وبعض التوضيح. وتنتظرنا مرحلة صعبة عندما تحاول الدول الأعضاء وضع اللمسات الأخيرة على هذا المفهوم. فضلا عن ذلك، لا نستطيع أن نؤخر وضع قائمة جزاءات موحدة تضم أسماء الإرهابيين والمنظمات الإرهابية، بغض النظر عما إذا كانوا يرتبطون أو لا يرتبطون بالقاعدة أو طالبان.

يتعين أن يستمر العمل على تحسين ترسانة الأمم المتحدة من صكوك حقوق الإنسان. واحترام حقوق الإنسان بالنسبة لروسيا مسألة هامة جدا، ولذلك، أيدنا فكرة إنشاء مجلس حقوق الإنسان. وفي نفس الوقت، وكما لاحظ الأمين العام بحق في تقريره، عكس رد الفعل تجاه الاقتراح بإنشاء هيئة جديدة لحقوق الإنسان نطاقا واسعا من الآراء. وقد تجلى ذلك أيضا أثناء المحادثات التي سبقت القمة. وبناء على ذلك، من الحيوي اتخاذ إجراء بشأن مبادرة عدد من البلدان، من بينها روسيا، لإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية أثناء دورة الجمعية العامة الـ ٦٠ لوضع العناصر الرئيسية للمجلس الذي سينشأ في المستقبل على أساس مبادئ الشفافية وعدم الانتقائية واحترام آراء جميع الدول الأعضاء على النحو الواجب.

ونؤيد الجهود الرامية إلى ضمان حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. بيد أننا نعتقد أنه كان ينبغي توخي قدر أكبر من المسؤولية في انتقاء عبارات الأجزاء ذات الصلة من تقرير الأمين العام، مع إيلاء الاعتبار اللازم لحقيقة أن حالات الصراع ينبغي وصفها على أساس أحكام اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية فقط. وفي هذا السياق، نود

أن نشدد ثانية على ضرورة استخدام الأسماء الجغرافية الصحيحة.

ينبغي أن تقوم آليات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف بدور ريادي أيضا في حل مسائل نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل على أساس الامتثال الصارم للاتفاقيات الدولية في هذا الميدان. وعدم وجود جزء موضوعي في الوثيقة الختامية يتعلق بهذه المسألة انعكاس واضح للخلافات في الرأي التي لا تزال موجودة. إلا أنه يُحمد للأمم المتحدة اعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وسيساعد تنفيذهما على الحيلولة دون وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين.

أصبح من الملح بشكل خاص الآن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد حان الوقت لوضع تدابير للشفافية وبناء الثقة في المسائل المتعلقة بالفضاء الخارجي. وأثناء الدورة الحالية للجمعية العامة، ستقدم روسيا مبادرة بشأن هذا الموضوع.

إننا نولي أهمية استثنائية لتحسين إدارة المنظمة. وتهدف نتيجة اجتماع القمة إلى ضمان عمل الأمانة العامة بفعالية. ونحن بحاجة إلى أن يكون بوسعنا صنع أدوات حقيقية لتقييم عمل الأمانة على أساس الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء. ونتطلع إلى اقتراحات محددة من الأمين العام بشأن وضع نظام جيد التنظيم والكفاءة يضمن مساءلة الأمانة العامة، واقتراحات بشأن التوصيات الأخرى التي نصت عليها الوثيقة الختامية. ويجب النظر في اقتراحات الأمين العام وفقا للإجراءات المتبعة في الجمعية العامة.

سيشارك الاتحاد الروسي مشاركة نشطة وبناءة في الجهود الجماعية لتنفيذ القرارات التي أقرها قادة العالم والأهداف التي حددوها، بما في ذلك استمرار إصلاح المنظمة. ويتعين أن يستمر هذا العمل على نحو مفتوح وشفاف، دون فرض مواعيد نهائية مصطنعة لاتخاذ القرارات. ومن المهم جدا ضمان أوسع نطاق من الاتفاق، ومن الأمثل التوصل إلى توافق في الآراء حول المسائل الرئيسية المتعلقة بإصلاح وتقوية الأمم المتحدة، التي ستحدد، إلى حد كبير، قدرتنا المشتركة على إدارة العمليات التي تجري في جميع أنحاء العالم في عصر العولمة هذا، وكذلك قدرتنا على التصدي بفعالية للأخطار والتحديات المصاحبة لها. ونحن مقتنعون بأنه لا يوجد بديل لهذا النهج.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): لأسباب واضحة تتعلق بمواعيد إعداد تقرير الأمين العام (A/60/1) والمواعيد النهائية لنشره، فإنه لم يورد أي آراء بشأن نتيجة أكبر اجتماع قمة على الإطلاق عقدته دول العالم في مقر الأمم المتحدة. ولذلك، يرى وفدي أن الجمعية أصابت بالإشارة إشارة تحليلية إلى نتيجة القمة في معرض نقاشها لتقرير الأمين العام، لأن ما صاحب إعداد الوثيقة الختامية من مواعيد نهائية مستعجلة ومناخ ضغط عالٍ لم يمكِّن من إجراء تقييم هادئ لنتائج الاجتماع الرفيع المستوى.

عموما، إن ما شددت عليه وسائط الإعلام – التي تشكل الرأي العام العالمي – هو أن نتائج المؤتمر لم ترقَ إلى مستوى التوقعات. ولم تخطئ وسائط الإعلام. ففي الحقيقة، لم ترقَ الوثيقة الختامية إلى مستوى مقترحات الإصلاح التي حددها الأمين العام والفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. ومن المهم الآن أن نسأل أنفسنا: لماذا حدث هذا؟

في الحقيقة، كانت اقتراحات الإصلاح مثيرة للاهتمام جدا، ولكنها كانت طموحة جدا أيضا، في ضوء الحقائق السياسية لعالم يتجه إلى العولمة ولكنه يتشرذم في

نفس الوقت. فقد أصبح العالم اليوم متكاملا من حيث التدفقات التجارية والمالية وثورة الاتصالات الرقمية ولكنه، في نفس الوقت، يتشرذم ثقافيا نتيجة للتصورات المختلفة لماهية الأمن الدولي، وكيف يمكن تحقيق التنمية، وفوق كل شيء، العلاقة بين حقوق الإنسان والدولة.

وينعكس هذا التشرذم الثقافي أيضا داخل الأمم المتحدة، فلأعضاء المنظمة تصورات مختلفة لهذه المسائل. والأرضية المشتركة الوحيدة التي توحدهم هي في التحليل النهائي، التفسير الحرفي للميثاق.

في الحقيقة، لا يوجد مفهوم واحد للأمن الدولي تتشاطره الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فالأمن الدولي بالنسبة للبعض، نهج استراتيجي وعسكري بصورة رئيسية؛ وبالنسبة لآخرين، للأمن الدولي عناصر اجتماعية اقتصادية أساسية؛ وبالنسبة لآخرين أيضا، يشمل الأمن المفهوم الجديد للأمن البشري.

كما أن الدول الأعضاء لا تتشاطر نفس مفهوم التنمية. فبعض الدول تخلط بين التنمية والحد الأدنى من توقعات الأهداف الإنمائية الألفية، وتعتقد أن تخفيض الفقر المدقع في العالم إلى النصف هدف إنمائي يمكن تحقيقه من خلال المساعدة الدولية. وتعتقد دول أخرى أن تحقيق التنمية من خلال التجارة أفضل من تحقيقها من خلال المساعدة. وهناك دول أخرى أيضا – وهذه دول قليلة جدا لديها خبرة لأنها حققت تقدما نحو التنمية – تعتقد أن التنمية تشمل ثورة علمية تكنولوجية حقيقية تحرر البلدان من الإنتاج والتصدير البسيطين المعتمدين على مستوى متدنٍ من التكنولوجيا.

كما أن الدول الأعضاء في المنظمة لا تتشاطر نفس المفهوم الثقافي لحقوق الإنسان أو الديمقراطية أو الدولة. ومع أن قرارات الأمم المتحدة تنص على أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، فإن حقوق الإنسان في الحقيقة، بالنسبة لبعض الدول، هي الحقوق المدنية والسياسية بصورة أساسية، بينما ترى دول أخرى أن حقوق الإنسان الأساسية هي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالنسبة لبلدان عديدة، تمثل الدولة القيمة العليا؛ وبالنسبة لبلدان أخرى، تمثل الدولة مجرد خادم للمواطن. أخيرا، ترى بعض البلدان أن الدين والدولة يجب أن يكونا كيانين منفصلين، بينما لا تقبل بلدان أخرى أي فصل بينهما.

وفي ضوء هذه التصورات الثقافية المختلفة، كانت اقتراحات الإصلاح طموحة جدا. وللموافقة عليها، كان يتعين على معظم الدول الأعضاء أن تتشاطر نفس التصورات الثقافية للأمن الدولي والتنمية والدولة وحقوق الإنسان. وهذا هو السبب الرئيسي الذي جعل الوثيقة الختامية لا ترقى إلى مستوى التوقعات. فاقتراحات الإصلاح المثيرة للاهتمام والطموحة لم تأخذ في الحسبان التشرذم الثقافي الموجود الآن على الرغم من العولمة.

وبغض النظر عن هذه النتيجة الضعيفة، فإن بعض الإصلاحات بقيت ولكن دون جوهر يذكر، مثل المسؤولية عن توفير الحماية ومجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام وصندوق الديمقراطية. يجب أن نعمل على هذه المسائل في المستقبل، وقبل كل شيء، يجب أن نعيد تنشيط الأهداف الإنمائية للألفية.

مما لا شك فيه أن الوثيقة الختامية لم ترقَ إلى مستوى جميع توقعات وسائط الإعلام والمجتمع الدولي بأسره بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية. وقد أثبت هذه الحقيقة تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، الذي صدر مع انتهاء المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية تقريبا، وجاء فيه أن الأهداف الإنمائية الرئيسية للألفية لم تتحقق ودعا إلى وضع برنامج عمل لتحقيقها. وعلى الرغم من ذلك، فإن الوثيقة

الختامية لم تأخذ في الحسبان تحذير تقرير التنمية البشرية. وبالتالي، فإنها لم تضع أية خطة عمل فعالة لإعادة تنشيط الأهداف الإنمائية للألفية. وهذه إحدى أكثر نتائج الوثيقة الختامية مدعاة لخيبة الأمل والقلق.

هذا مقلق لأن الهدف الإنمائي الرئيسي للألفية – تخفيض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ – هدف يمثل الحد الأدنى، كنوع من الحد من الضرر. فتخفيف حدة الفقر لا يعني إحراز تقدم نحو التنمية. فالتنمية أكثر كثيرا من مجرد تخفيف حدة الفقر؛ إنها تنطوي على ثورة تكنولوجية وإنشاء طبقة وسطى وسيادة القانون.

ينبغي أن تكون تجربة هذا الإصلاح الناقص، التي كان لها تأثير سلبي على صورة الأمم المتحدة، كافية لإقناعنا بأن إصلاح الأمم المتحدة ليس سهلا، لا سيما من خلال اقتراحات طموحة وتغيير ثوري؛ مهما كانت عقلانية. يتعين أن نكون طموحين في إصلاح عمل الأمانة العامة. فهذا الإصلاح يمكن إنجازه بسرعة. وعلى النقيض من ذلك، ينبغي ألا نكون طموحين جدا عندما يتعلق الأمر بالإصلاح السياسي. ومن الآن فصاعدا، يجب أن نفكر في الميثاق بوصفه أدنى أرضية سياسية مشتركة توحدنا في عالم يتجه إلى العولمة ولكنه يتشرذم ثقافيا – عالم لا توجد فيه تصورات استراتيجية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية مشتركة.

الكلمة الرئيسية لإصلاح الأمم المتحدة سياسيا هي ”التعقل“، لأن فشلنا في الإصلاح لن يؤدي إلا إلى إعطاء صورة سيئة تزود أعداء المنظمة بالذخيرة. يجب أن ينفذ إصلاح الأمم المتحدة على نحو واقعي – أي تدريجيا. إننا بحاجة إلى التطور في المستقبل أكثر من حاجتنا إلى الثورة.

ففي نهاية المطاف، تظل الأمم المتحدة المنظمة العالمية الضرورية المتعددة الأطراف. ومهما كان مدى التشرذم الموجود، فإن الأمم المتحدة هي المؤسسة الوحيدة التي نستطيع فيها أن نتصدى لتحديات القرن الحادي والعشرين الكبيرة، من الأمراض المعدية إلى انهيار الدول، ومن الإرهاب إلى تغير المناخ. إنها الأداة الشرعية الوحيدة للإدارة العالمية التي نمتلكها. ولذلك، يجب أن نثابر في نضالنا بجهد أكبر لتحديد ما يوحدنا، لأن الاتجاه نحو التشرذم الثقافي في عالم متعولم هو أكبر تحدٍ يواجه مؤسستنا.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ يا سيدي بالإعراب عن تقدير وفدي لما تقومون به من عمل بوصفكم رئيسا للدورة الستين للجمعية العامة. ويشرفنا حقا أن يوجه أعمالنا شخص يتمتع بما لكم من مقومات القيادة.

ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/60/1). ويبين التقرير أن الأمم المتحدة بعد ٦٠ عاما من إنشائها ما زالت تؤدي عملا هاما في كثير من المجالات التي تمس حياة الشخص العادي في مناطق مختلفة كثيرة من العالم. ولهذا السبب، نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تجري مناقشاتنا الحالية في وقت مناسب، وذلك في أعقاب اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الذي استعرض فيه رؤساء الدول أو الحكومات التقدم المحرز منذ اعتماد إعلان الألفية. وسلم اجتماع القمة بوجود الأخطار والتحديات المترابطة التي تواجه العالم اليوم، وبضرورة الاضطلاع بعمل ملموس بشأن التنمية والأمن وحقوق الإنسان والحاجة الماسة إلى الإصلاح المؤسسي. وأعاد اجتماع القمة تأكيد أهمية الأمم المتحدة كجزء محوري من نظام الإدارة العالمية اللازمة للتصدي للتحديات التي تواجه العالم اليوم. بيد أنه أظهر أيضا أن هناك ضرورة عاجلة لإصلاح المنظمة وإعادة تنشيطها حتى تمثل الواقع العالمي

اليوم إذا أريد تمكينها من التعامل مع التهديدات والتحديات التي نواجهها الآن.

ونرى لذلك أن التحدي الذي يواجه الدورة الستين هو أن تركز على تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). ويلزم أن نحافظ على الزخم الذي حققه اجتماع القمة وأن نكفل الوفاء بالولايات التي اتفق عليها رؤساء دولنا أو حكوماتنا. ومن المهم أن نُبقي على الزخم السياسي من أجل التنمية الذي تولد عن اجتماع القمة. كما أن نتائج اجتماع القمة وتقرير الأمين العام يدلان على أن بلدانا كثيرة ما زالت عوائق كبرى تعترض جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية. علاوة على ذلك، يبين الاستعراض أن الكثير من البلدان الخارجة عن المسار المؤدي إلى الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية تقع في أفريقيا. ومن دواعي سرورنا لذلك أن اجتماع القمة اقترح إجراءات محددة يلزم الاضطلاع بها للتصدي لاحتياجات أفريقيا الخاصة.

وقد أدت المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة في العقد الماضي والتي ركزت على الميادين الاقتصادية والاجتماعية دورا هاما في حفز الدعم للتنمية. وكنا نفضل أن يستغل المجتمع الدولي الفرصة التي أتاحها اجتماع القمة العالمي للالتزام بالتنفيذ الكامل لجميع نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة السابقة، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر مونتيري لتمويل التنمية، والمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية. ونرجو أن لا يتيح عدم كون الوثيقة الختامية محددة في هذا الشأن منفذا لمن يفضلون أن يفقدوا ذاكرتهم بشكل انتقائي فيما يتعلق بالتزاماتنا الطويلة الأجل.

وخلال العام الماضي، أتيحت لنا أيضا فرصة لاستعراض تنفيذ ما خرج به مؤتمرا كوبنهاغن وبيجين. ونرحب بإعادة حكوماتنا تأكيد إرادتها والتزامها بمواصلة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وخاصة بالقضاء عن الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة، وتنمية التكامل الاجتماعي من أجل الوصول إلى مجتمعات تنعم بالاستقرار والأمان والعدل للجميع. وينبغي النظر إلى تنفيذ التزامات كوبنهاغن وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية باعتبار أن كلا منهما يعزز الآخر. وفي هذا السياق ذاته قدمت مجموعة الـ ٧٧ والصين في جدول أعمال لجنة التنمية الاجتماعية مشروع قرار سنوي عن تنفيذ الأهداف الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران لا غنى عنهما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فما لم تتمتع المرأة بسبل الوصول على قدم المساواة إلى هياكل السلطة وصنع القرار ومشاركتها الكاملة فيهما، لا يمكن تحقيق الأهداف المتمثلة في التوازن والمساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام. ومن دواعي الأسف لذلك أن الوثيقة الختامية لاجتماع القمة لم تتضمن إعادة التأكيد بشكل أقوى على إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

وكان من القرارات الهامة لاجتماع القمة إنشاء لجنة بناء السلام وبدء عملها بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويبرهن تقرير الأمين العام على أهمية العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجالي منع نشوب الصراعات وحفظ السلام. ونرى أن لجنة بناء السلام ستكون لها أهمية حاسمة في دعم تلك الجهود، حتى يتاح للمجتمع الدولي منظور طويل الأجل بشأن إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراع. وندعو الدول الأعضاء إلى التوصل إلى اتفاق بأسرع ما يمكن على وضع لجنة بناء السلام موضع التنفيذ.

وقد أعاد اجتماع القمة أيضا تأكيد أهمية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وسيعمل وفد جنوب أفريقيا على نحو بنّاء مع الوفود الأخرى ليكفل إنشاء مجلس حقوق الإنسان خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وكما يشير وفدي باستمرار، فإن جميع حقوق الإنسان، بما فيها حق التنمية، هامة لكل من البلدان الفقيرة والغنية، النامية والمتقدمة نموا. ولكي يكون مجلس حقوق الإنسان فعالا سوف يتعين أن يختلف عن لجنة حقوق الإنسان وأن يتجنب التسييس عن طريق الانتقائية وازدواجية المعايير. ونرى من الممكن في الواقع تشكيل هيئة بمقدورها أن تكسب ثقة جميع الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بمسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار، شهدنا سلسلة من النكسات بدءا من إخفاقات هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة والمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد عجزت الوثيقة الختامية لاجتماع القمة مؤخرا أيضا عن اقتراح طريق للتقدم بالنسبة لهاتين المسألتين. ورغم ذلك، لا ينبغي أن تزعزع تلك العوائق بحال من الأحوال تصميمنا على العمل من أجل التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات والتعهدات المقطوعة في مؤتمرات الدول الأطراف الاستعراضية السابقة.

ولا يزال يساور جنوب أفريقيا القلق بشأن التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل، ليس لفرادى الدول فحسب، وإنما أيضا للمجتمع الدولي بصفة عامة. ومن دواعي الأسف أن الجهود الحالية المبذولة للتصدي لتلك الشواغل ما زالت تتسم بأعمال تشل فاعلية الصكوك المتعددة الأطراف المنشأة لمعالجتها. وترى جنوب أفريقيا أن الطريقة الوحيدة الفعالة للتعامل مع هذه الشواغل هي من خلال الصكوك القائمة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. فالتقيد العالمي بتلك الاتفاقات الدولية والتنفيذ والامتثال الكاملان لها والقضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل تشكل الضمان الوحيد في مواجهة التهديد باستخدام تلك الأسلحة أو استخدامها فعلا.

ومع أن مؤتمر نزع السلاح ما زال يبرهن على عجزه عن بدء المفاوضات، وأن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ما برح يتأخر بسبب عدم تصديق الدول المطالبة بذلك، لا تزال جنوب أفريقيا تنظر إلى تدابير نزع السلاح المذكورة كطريقة لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

وتعرب جنوب أفريقيا عن ترحيبها بانتهاء أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة. ويعلق وفدي أهمية كبيرة على برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة ويدعو إلى تنفيذ الصك المذكور في وقت قريب.

أما فيما يتعلق بمسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، فتعلق جنوب أفريقيا أهمية كبرى على الالتزامات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية في هذا الصدد. وفي الموقف الأفريقي الموحد إزاء الألغام الأرضية المضادة للأفراد رسالة قوية عن الأولوية التي تعلقها المنطقة الأفريقية على تنفيذ تلك المسائل.

ويدل تقرير الأمين العام على أن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية يعزز قدرتها. وقد أظهرت المنظمات الإقليمية، كالاتحاد الأفريقي، التزامها بحل الصراعات الطويلة الأجل. كما ندرك أن أنشطة المنظمات الإقليمية تكون محدودة أحيانا بفعل الافتقار إلى الموارد والقدرات اللوجستية. ولهذا السبب أيدت جنوب أفريقيا الاقتراح بأن تنظر الجمعية العامة في تمويل بعض تلك العمليات من الميزانية العادية بصفة استثنائية، ويؤسفنا أنه لم يتسن الاتفاق على

ذلك. كما نود أن نشدد على أن زيادة دور المنظمات الإقليمية لا ينبغي أن يعفي الأمم المتحدة من مسؤوليتها بحكم الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين.

وتواجه الأمانة العامة في الأشهر الأخيرة نداءات عديدة بتحقيق مزيد من الكفاءة وتحسين المساءلة والنهوض بالإدارة. وقد اتخذ الأمين العام عدة تدابير رامية إلى إصلاح المنظمة، وتعزيز سلامة موظفيها، وجعلها أكثر استجابة لجميع أعضائها. ونعرب عن تقديرنا لتلك الجهود ونؤكد مجددا التزامنا بكفالة أن يتوج الإصلاح بتقوية الأمم المتحدة. ولكننا نرى في الوقت ذاته أنه يتحتم على الدول الأعضاء أيضا التسليم بمسؤوليتنا عن كفالة تلقي المنظمة موارد كافية لتنفيذ العدد المتزايد من الولايات الموكلة إليها وتمكينها من مواجهة التحديات على نحو متسم بالفعالية والكفاءة.

ونرى كذلك أننا ينبغي أن نجدد خلال الدورة الستين الامتثال لالتزامنا بحكم الميثاق بتحمل النفقات المالية للأمم المتحدة ودفع أنصبتنا المقررة بكاملها في الموعد المحدد وبدون شروط. ونلاحظ من تقرير الأمين العام أن المنظمة في عام ٢٠٠٥ واجهت حالات عجز نقدي في عدة عمليات نشطة لحفظ السلام، وفي المحكمتين الدوليتين، والميزانية العادية، بسبب عدم سداد الاشتراكات المقررة، مما شكل تهديدا لقدرة تلك العمليات على الاستمرار. ومن المؤسف أن هذه الحالة المالية المؤلمة أيضا تجعل من المتعذر على الأمم المتحدة أن تفي بالتزامها في تسديد نفقات البلدان المساهمة بقوات وسداد المبالغ المقيدة لحساب الدول الأعضاء. فلن نستطيع كسر تلك الحلقة المفرغة إلا عن طريق عملنا الجماعي.

وختاما، نتطلع يا سيدي إلى قيادتكم وتوجيهكم بشأن الكيفية التي نتابع بها تنفيذ الوثيقة الختامية. ونود أن نؤكد لكم استعداد وفدنا لتقديم كل ما قد يلزمكم من الدعم.

السيدة لاوهافان (تايلند) (تكلمت بالانكليزية): حيث أني أتكلم لأول مرة، اسمحوا لي بأن أقدم أصدق تهنئتي لكم يا سيدي على انتخابكم لمنصبكم الهام. ولدى وفدي ثقة كاملة في قيادتكم وهو يقف على أهبة الاستعداد للتعاون عن كثب معكم ومع أعضاء المكتب الآخرين.

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري للسيد جان بينغ، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وبعد أن عملت بين ميسّريه خلال عملية التشاور بشأن نتائج اجتماع القمة، تكوّن لديّ تقدير حقيقي لمقدرة الرئيس بينغ القيادية وشجاعته ونزاهته.

ولعلي أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة، على النحو الوارد في الوثيقة A/60/1. كما أشكره على جهوده الدؤوبة في تعزيز أعمال الأمم المتحدة، سواء في المقر أو في الميدان. وأود أيضا في البداية أن أعرب عن تقديري للرجال والنساء الذين يخدمون رسالة المنظمة السامية في جميع أركان المعمورة.

ولدينا في العام المنصرم كثير من دواعي الارتياح، كانتهاء الصراع بين الشمال والجنوب في السودان، والانتخابات الديمقراطية في أفغانستان والعراق، والالتزامات الأخيرة من جانب الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وإلغاء الديون، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

غير أنه ما زالت هناك في الوقت ذاته كثير من الحالات التي تنتظر الحل، كخطر الإرهاب المتزايد، وتفشي الأمراض المعدية من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وإنفلونزا الطيور، والنماذج غير المسبوقة لحدوث الكوارث الطبيعية التي تؤثر في الناس سواء في الشمال

أو الجنوب. والأمم المتحدة الآن مدعوة للعمل أكثر مما كانت في أي وقت مضى.

وقد أنفقنا معظم وقتنا طوال الدورة السابقة للجمعية العامة نناقش كيفية إدخال تغييرات على المنظمة لتمكينها من الاستجابة بمزيد من الفعالية لتحديات عصرنا. ومنذ أقل من أسبوعين، اعتمد قادتنا الوثيقة الختامية لاجتماع القمة، وهي ثمرة عام كامل أنفقناه في العمل الشاق وأيام وليال طويلة قضيناها في المناقشات. وينبغي ألا ندخر وسعا في تحويل تلك الكلمات إلى أفعال. ومع أن الدول الأعضاء ملتزمة بأن نؤدي ما علينا، وجدت من المشجع أيضا أن أستمع إلى الأمين العام في بداية المناقشة العامة يعرب عن اعتزامه متابعة كل عمل يطلب منه، ويطلب إلى الدول الأعضاء أن تأخذ نفسها بميثاق للمساءلة يقضي بالوفاء بما تتطلبه منا الوثيقة الختامية لاجتماع القمة. ويؤيد وفدي الأمين العام في تمسكه بميثاق المساءلة المذكور وسنعمل جديا على الصعيد الوطني والثنائي والإقليم والدولي لنكفل التنفيذ الفعال لنتائج اجتماع القمة، ولنبذل بصفة خاصة قصارى جهدنا لتمكين جميع البلدان من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وبالنظر إلى تقرير المنظمة الذي أعده الأمين العام، ينبغي أن نسأل أنفسنا إحقاقا للحق عما إذا كنا نسرف فيما نطلبه من الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة مطالبة بصون السلام والأمن، وبتعزيز حقوق الإنسان، وبالوفاء بالالتزامات الإنسانية، وبتطوير النظام القانوني الدولي وإعلاء شأنه. ولن يتم تحقيق أي من هذه المهام بسهولة.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا النقطة التي أبديتها العام الماضي في هذه القاعة ومؤداها أننا يجب أن نزود الأمم المتحدة بالأدوات والموارد في التوقيت المناسب وبالشكل الملائم لكي تؤدي عملها بكفاءة. ففي وجود ما يقرب من ٧٠ ٠٠٠ من أفراد حفظ السلام المنتشرين في أنحاء العالم، تحتاج الأمم المتحدة إلى موارد هائلة لبناء السلام وصونه. ومع انتشار الجوع والمجاعة والموت جوعا في كل أركان العالم، وخاصة في أفريقيا، فإن أقل ما توصف به مهمة الأمم المتحدة أنها هائلة. ومع اندلاع الكوارث الطبيعية التي ثبت أنها ليست أقل خطرا من الكوارث الاصطناعية، بما فيها التي وقعت هنا في الولايات المتحدة، حيث شهدنا محنة ضحايا الإعصار كاترينا وآلامهم، تتزايد الحاجة إلى دور الأمم المتحدة ومشاركتها.

ومن المؤكد أن الأمم المتحدة لا يمكنها إنجاز كل تلك المهام بدون موارد كافية. ويلزم أن تدفع الدول الأعضاء اشتراكها كاملا وفي غير إبطاء. كما ينبغي زيادة التبرعات، وعدم تخصيصها إن أمكن.

ومع أن من الواضح أن أعمال الأمم المتحدة هائلة وبعيدة الأثر، يرجو وفدي أن يسلط الضوء تحديدا على ما يساورنا من قلق إزاء معدل الكوارث الطبيعية وقسوتها ومدى تأثيرها في حياتنا. ويذكر تقرير الأمين العام أرقاماً مثيرة عن ضحايا الكوارث الطبيعية. ففي أثناء الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٥، لقي ٢٤٦ ٠٠٠ شخص حتفهم بفعل الكوارث الطبيعية وأصيب ١٥٧ مليونا أو شردوا أو تضرروا على نحو ما. وتقدر قيمة الأضرار التي لحقت بالممتلكات أيضا بمبلغ ١٠٠ بليون دولار. ويمثل هذا اتجاها تصاعديا يدعو إلى كثير من عدم الارتياح.

شغل السيد ديارا (مالي)، نائب الرئيس، مقعد الرئاسة.

وتدرك تايلند تماما بعد أن أصابتها أمواج تسونامي المحيط الهندي العاتية في كانون الأول/ديسمبر الماضي محنة ضحايا هذه الكوارث الطبيعية وترى أنه يجب عمل المزيد

لتعزيز التدابير الوقائية وتقوية جهودنا في مجال إدارة الكوارث، وفي الإنعاش، والإصلاح، والتنمية في مرحلة ما بعد الكارثة. ويلزم تعزيز مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. كما يلزم التنسيق بين وكالات وبرامج الأمم المتحدة المعنية حتى تستطيع الاستجابة بكفاءة للكوارث الطبيعية وتجنب ازدواجية العمل والتداخل في استعمال الموارد.

ويسرنا في هذا الصدد أن نرى أن نتائج مؤتمر القمة (القرار ١/٦٠)، تحث على دعم الجهود التي تبذلها البلدان، وخاصة البلدان النامية، لتعزيز قدراتها على كافة المستويات في الاستعداد لمواجهة لكوارث الطبيعية والاستجابة السريعة لها والتخفيف من تأثيرها. ونرجو أن يترجم هذا التعبير عن الدعم إلى أعمال وتدابير عملية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وبالمثل، نؤيد تحسين الصندوق الدائر المركزي للطوارئ والاستعانة بقدرات الطوارئ الاحتياطية، تحت إشراف الأمم المتحدة، وصولا إلى الاستجابة السريعة للحالات العاجلة الإنسانية.

وسيكون العام المقبل مثيرا. فقد طلب إلينا قادتنا أن نحاول التوصل إلى اتفاق خلال هذه الدورة للجمعية العامة على إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ومع أن المسألة مطروحة منذ وقت طويل على بساط البحث، فنحن نعمل الآن بدافع من الشعور بإلحاحها والالتزام بتخليص العالم من الأعمال الإرهابية. ويتوقع وفدي أن نتمكن جميعا من ترك خلافاتنا جانبا والعمل الفعلي بروح من التعاون على تحقيق هذا الهدف المشترك.

كما يتطلع وفدي إلى إجراء مزيد من المناقشة خلال دورة الجمعية العامة الحالية بشأن كيفية تعزيز أعمال الأمم المتحدة. ويرجو وفدي أن نستطيع على مدى العالم المقبل، بتوجيه من الرئيس، أن نحقق تطلعاتنا الكثيرة إلى الإصلاح المؤسسي. وسوف تساعد لجنة بناء السلام بعد إنشائها على ضمان الفعالية في بناء السلام والسلام المستدام، كما ستوفر على المدى الطويل التكاليف الهائلة اللازمة لحفظ السلام. ونرجو أن يعالج مجلس حقوق الإنسان لشكلة التسييس التي كانت مترسخة في لجنة حقوق الإنسان.

وأخيرا، ولكن ليس آخرا، سوف يكون لإصلاح الأمانة العامة والإدارة دور فعال في توجيه كافة الأعمال التي سيُضطلع بها. ونرجو أن تتعاون الدول الأعضاء عن كثب مع الأمين العام والإدارة لنرى كيف يمكننا أن نتيح المرونة للأمين العام مع كفالة المراعاة الكاملة في الوقت ذاته لآراء الدول الأعضاء ومصالحها. ويتعهد وفدي بتقديم كامل تعاوننا ودعمنا للرئيس.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى نجتمع لكي نستعرض ونناقش الأعمال التي قامت بها الأمم المتحدة خلال العام الماضي لتحقيق أهداف الميثاق. وأريد في هذا الصدد أن أعرب عن تقديري للجهود التي يبذلها الأمين العام لتزويدنا بتقرير شامل عن أعمال المنظمة (A/60/1).

وقبل أن أواصل، اسمحوا لي أولا بأن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجامايكا، الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ويأتي تقرير الأمين العام بعد الاجتماع العام الرفيع المستوى التاريخي للجمعية العامة. وقد يميل الشخص إلى الاعتقاد بأنه لم يبق شيء مهم يقال. ولكن تقرير الأمين العام يدل على خلاف ذلك. ومن ثم فإن هذا التقرير جدير منا بالعناية الكاملة وإمعان النظر. ومع وضع ذلك في الاعتبار، هناك قيم يجب عدم المساس بها بأي حال. ويجب أن تظل في صدارة جدول الأعمال العالمي جهودنا المبذولة لصون السلام والأمن الدوليين، وتحقيق التعاون الدولي على

حل المشكلات العالمية، وتعزيز الاحترام لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دون أي شكل من أشكال التمييز.

ويوضح التقرير أن هناك كثيرا من المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ينبغي أن تستحوذ على اهتمامنا ونحن نمضي قدما على الطريق. وهو، علاوة على ذلك، تذكير في الوقت المناسب بوجود خطة إنمائية أكبر حجما تحتاج إلى اهتمامنا بالإشارة إلى المؤتمرات ومؤتمرات القمة الهامة الكثيرة المعقودة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و لم تنفذ بعد نتائجها تنفيذا كاملا.

وفي ظل هذه الخلفية، يجب أن تنفذ بإخلاص نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة. ويجب أن يتدفق تمويل التنمية إلى البلدان النامية، التي يجب أن تتاح لصادراتها سبل الوصول إلى الأسواق استنادا إلى نظام دولي للتجارة يتسم بالعالمية والالتزام بالقواعد والانفتاح وعدم التمييز والإنصاف. ولابد من إيجاد أفضل الحلول لمشكلة الديون التي تؤثر على البلدان النامية. كما يجب تعزيز التعاون الدولي من خلال الشراكة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

والتواتر في حدوث الكوارث الطبيعية وتزايد تأثيرها المدمر على الدول، كما يشير التقرير، هو أحد المجالات المثيرة للقلق التي تحتاج إلى اهتمامنا الجدي. وفي هذا الصدد، تود إندونيسيا من جديد أن تعرب عن امتنانها للدعم غير المسبوق الذي لا يكل من المجتمع الدولي والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في أعقاب كارثة التسونامي في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وتتطلع إندونيسيا إلى قيام المبعوث الخاص المعني بالإنعاش من التسونامي، الرئيس السابق بيل كلينتون، بدوره الضروري؛ وسوف يحافظ على استمرار الاهتمام والتعاون على الصعيد العالمي فيما يتعلق بعملية الإصلاح وإعادة إعمار المناطق المتضررة. وأود أيضا أن أعرب عن عميق مواساة وفدي في محنة ضحايا الإعصارين كاترينا وريتا ومعاناهم.

علاوة على ذلك، تؤيد إندونيسيا بشكل كامل تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بتغيير المناخ العالمي، استنادا إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها متفاوتة. ولا شك في أنه لا بد من بذل جهود أقوى لتشجيع جميع البلدان على التصديق على بروتوكول كيوتو.

إننا نتشاطر القلق إزاء ما يؤدي إليه عدم تمكين المرأة والتمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من الاستبعاد الاجتماعي وما يسهمان به في تدهور وباء الإيدز. وتتمثل مسؤوليتنا المشتركة لذلك في التصدي لهذه الحقائق المؤسفة. ومن دواعي قلقنا العميق أن الهدف المتمثل في تزويد ثلاثة ملايين شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان النامية والمتوسطة الدخل بالعلاج المضاد للفيروسات الراجعة المطيل للأعمار بحلول نهاية عام ٢٠٠٥ لن يتحقق للأسف. ويلزم بذل جهود إضافية بشكل عاجل لمواصلة الإسراع بتحقيق الهدف التالي.

وفي التعامل مع التنمية، لا يشير التقرير إلى التعاون بين الجنوب والجنوب. والتعاون بين الجنوب والجنوب، بوصفه مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، جدير بدعمنا المستمر نظرا تأثيره الإيجابي على عملية التنمية العالمية.

وفيما يتعلق بموضوع تحقيق السلام والأمن، يحدد التقرير، كما هو متوقع، ما لقيته الأمم المتحدة والعالم في العام قيد الاستعراض من تقدم ونكسات. وفي هذا الصدد، تتمثل سياسية إندونيسيا الخارجية دائما في تعزيز السلام. وحيثما أمكن، نعمل على تنمية الحوار والمصالحة.

ومن منطلق المصالحة هذا ذاته، أقامت إندونيسيا وتيمور – ليشتي، وهي دولة مجاورة هامة، الاتصالات فيما بينهما لكي تنهي الدولتان معا حقبة شاقة من تاريخهما

المشترك. وقد أنشأت إندونيسيا وتيمور – ليشتي معا لجنة للحقيقة والصداقة، يتوخى منها كشف الحقيقة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة قبل المشاورات الشعبية التي جرت في تيمور – ليشتي في عام ١٩٩٩ وبعدها مباشرة.

ابتدأت اللجنة عملها في آب/أغسطس الماضي. ونحن مقتنعون أن هذا هو الطريق الذي يتعين أن تسلكه لا لأنها تسعى إلى معرفة الحقيقة فحسب، بل لأنها تدعم المصالحة أيضا على نحو يتمشى تماما مع المبادئ التي يجري تطوير العلاقات الثنائية على أساسها، وهي تحديدا مبادئ مستشرفة للمستقبل وتصالحية.

من المسائل المثيرة لاهتمام إندونيسيا بشكل خاص إشارة التقرير إلى مقاطعة آتشيه الإندونيسية. فقد أعرب الأمين العام في تلك الإشارة عن أمله في أن تنجح محادثات السلام الدائرة بين حكومة إندونيسيا وحركة تحرير آتشيه. ويسرنا أن نشير إلى أن حكومة إندونيسيا وقعت الشهر الماضي اتفاق سلام نهائي مع الحركة، يجري الآن تنفيذه.

وقد أخذت آليات المراقبة مكانها، وهي الآليات التي يشارك فيها الاتحاد الأوروبي ودول رابطة جنوب شرق آسيا. وحقق حل الجناح العسكري لحركة تحرير آتشيه تقدما كبيرا، وكذلك انسحاب القوات المسلحة الإندونيسية غير الأساسية من المقاطعة، وفقا لاتفاق السلام. والسلام والتنمية في آتشيه هي في الحقيقة ثمار الإصلاح والتحول إلى الديمقراطية اللذين يسودان جميع أنحاء إندونيسيا.

يلاحظ التقرير أن تحديات وأخطار جديدة ظهرت أثناء العام وأدت إلى زيادة القلق الدولي تجاه أسلحة الدمار الشامل، وهذا نذير مفزع للوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى، له دلالات كبيرة بالنسبة للموضوع دون أن يقول كلمة واحدة.

قبل ذلك بشهور، فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في أيار/مايو ٢٠٠٥ في التوصل إلى اتفاق بشأن أية مسائل موضوعية، وكان معلما سيء الطالع لفت انتباه الأمين العام، الذي يلاحظ أن فرصة ذهبية ضاعت لمعالجة ألحِّ المشاكل المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح بصورة عامة. وتذكرنا هذه النقطة أيضا بأن مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح لا يزالان للأسف يواجهان طريقا مسدودا، وهذه نقطة يجب أن تعالجها الدول الأعضاء بسرعة.

اسمحوا لي أن أذكر نقطة أخرى تتعلق بالسلم والأمن، لأنها تمثل بقوة نقطة نؤمن بها إيمانا عميقا. بالنسبة لموضوع الإرهاب، حذر الأمين العام بأنه ما من سبب أو معتقد يبرر استخدام الإرهاب والعنف العشوائي ضد المدنيين. وفي معرض الدعوة إلى التعاون الدولي لإلحاق الهزيمة بالإرهاب، شدد على أن هذا الخطر ”ليس نتاج دين بعينه أو آيديولوجية بعينها، كما أنه ليس موجها إلى بلدان معينة دون غيرها أو شعب معين دون سواه“. (A/60/1، الفقرة ٣). وهذا يبرز حتمية معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب. ونوصي باستخدام الحوار والتعاون بين الديانات كوسيلة لتمكين المعتدلين وكأداة مفيدة في مكافحة الإرهاب وتعزيز التفاهم والتسامح والسلام بصورة عامة.

بالنسبة لتقوية المنظمة، تتطلع إندونيسيا إلى إجراء مزيد من المناقشات حول جميع المسائل المتعلقة بالإدارة وإصلاح الأمانة العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة ذي الصلة وفي إطار اللجنة المناسبة. وندرك إدراكا تاما الحاجة إلى مزيد من الشفافية والمساءلة والكفاءة، ولكننا نأمل ألا تؤثر هذه التغييرات على أولويات البلدان النامية في مختلف الميادين.

بالنسبة لترك الموظفين المبكر للخدمة مقابل عِوَض، ترى إندونيسيا أنه ينبغي توفير مزيد من المعلومات المفصلة

لتبرير هذا الإجراء وبيان التكاليف المحتملة، ونأمل ألا يؤدي ذلك إلى إخلال في التمثيل الجغرافي.

السيد حميدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بالتعبير عن تقدير وفدي للأمين العام على تقريره الشامل والواضح عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/60/1 . ويود وفدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

على مدى الأسبوعين الماضيين، كانت هذه الجمعية مشغولة بالاجتماع العام الرفيع المستوى والمناقشة العامة، واعتمدت القمة العالمية الوثيقة الختامية. وهذا وقت هام ينبغي أن يستغله الأعضاء، وألا يُضيّعوا الزخم لإجراء الإصلاحات الضرورية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أود أن أبين موقف ماليزيا المتمثل في أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة بهدف تعزيز فعاليتها يجب أن يؤدي أيضا إلى تشجيع وتقوية التعددية.

وكما قال الأمين العام في تقريره، شهد العام الماضي نجاحات ونكسات للمنظمة والعالم في ميادين عديدة، لا سيما في ميداني السلم والأمن الدوليين، وكذلك ميداني التعاون الاقتصادي والتنمية الدوليين. وفي حين أننا نؤيد إيلاء اهتمام ملائم للمسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، فإننا قلقون بشكل خاص لعدم تسجيل تقدم يذكر في ميدان التعاون الاقتصادي والتنمية الدوليين.

وتشعر ماليزيا بقوة بأنه يجب إيلاء اهتمام خاص للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويساورنا قلق إزاء حقيقة أنه لا يتوقع، حسب معدل التقدم المحرز الحالي، أن تتحقق هذه الأهداف قبل عام ٢١٤٧، بدلا من عام ٢٠١٥ المستهدف أصلا. وفي الجهود التي نبذلها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن نبقي نصب أعيننا التحديات الحالية وكذلك التحديات الناشئة التي تواجهنا. ومن الواضح أن استئصال الفقر وتمويل التنمية هما أكبر تحديين يواجهان البلدان النامية. ويوجد أكثر من بليون شخص – واحد من بين كل ٦ أشخاص في العالم – يعيشون في فقر مدقع، حيث يعيش الفرد منهم على أقل من دولار واحد في اليوم.

كما أن الوضع بالنسبة للتمويل من أجل التنمية مقلق أيضا، إن لم يكن حرجا. فقبل ما يزيد على ٣٠ عاما تقريبا، ألزمت البلدان الغنية نفسها بتقديم ٠,٧ من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية، لا سيما لأفقر البلدان. إلا أن المبالغ التي قدمت وصلت إلى ٠,٢٥ في المائة من مجموع الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا باعتماد الاتحاد الأوروبي مواعيد زمنية محددة لبلوغ نسبة الـ ٠,٧ في المائة المستهدفة.

فضلا عن ذلك، ينبغي أيضا إصلاح هيكل التمويل الدولي. فقبل ٨ سنوات، ابتلي شرق آسيا بأزمة مالية، كانت لها تأثيرات تجاوزت الإقليم مهددة صحة الاقتصاد العالمي. وتوجد حاليا مسألة قد تعرض أيضا الاقتصاد العالمي للخطر، وينبغي أن تتصدى لها هذه المنظمة، وهي الزيادة التي طال أمدها والمستمرة في أسعار النفط. وتتحمل البلدان النامية أكثر مما ينبغي من هذا العبء مما يؤدي إلى زيادة فقرها. ولا يعقل أن يتوقع أن تتحمل البلدان الفقيرة تكلفة عدم استقرار الإنتاج.

يتوسع تقرير الأمين العام في الحديث عن حالات الصراع في أنحاء عديدة من العالم. وفي هذا الصدد، أثبتت عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة باستمرار أنها أداة لا غنى عنها لصون السلم والأمن، في الصراعات بين الدول وداخلها. كما أن زيادة عدد بعثات بناء السلام

وحفظ السلام وضع أيضا ضغوطا أكبر على موارد المنظمة وقدرتها على التخطيط للبعثات ونشرها وإدارتها. ويود وفدي أن يحث الدول الأعضاء على أن تتجاوب مع النداء لتقديم دعم سياسي مستدام وزيادة التزاماتها المالية لضمان نجاح هذه البعثات.

بناء السلام عنصر هام آخر في صون السلم والأمن الدوليين. وقد اتضح لنا بجلاء في الماضي أن البلدان الواقعة تحت الضغط أو التي في مرحلة التعافي من الصراعات انزلقت إلى الفوضى والفشل. ومن هذا المنطلق، تدعم ماليزيا إنشاء لجنة لبناء السلام يمكن أن تقوم بدور محوري في مساعدة البلدان الخارجة من الصراع على تنمية اقتصادها وإرساء سيادة القانون. وينبغي أن تعمل لجنة بناء السلام التي سيجري إنشاؤها تحت رعاية هذه الجمعية وأن تعالج حالات ما بعد الصراع.

ولا ينبغي للأمم المتحدة أن تغفل مشكلة طال أمدها، وما فتئت تجابه المنظمة منذ إنشائها: ألا وهي القضية الفلسطينية. وترحب ماليزيا بانسحاب إسرائيل من غزة. ولكن هذا الانسحاب ينبغي أن يكون جزءا من عملية خريطة الطريق وأن تتبعه بسرعة تدابير مماثلة في الضفة الغربية. وينبغي أن تُوقف إسرائيل أيضا جميع أنشطة الاستيطان، بما فيها داخل القدس وحولها، وأن تتوقف أيضا عن بناء الجدار العازل، الذي قضت محكمة العدل الدولية بأنه غير قانوني. ويجب أن تظل الأمم المتحدة تشارك في الجهود التي تبذل لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس.

إن ماليزيا تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عمن ارتكبه وعن مكان حدوثه والغرض منه، بوصفه أخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين. لقد واجهنا الإرهاب وحاربناه في الماضي. ونجحنا في إلحاق الهزيمة بتهديدات الإرهابين، لا باستخدام القوات المسلحة التقليدية فحسب، بل أيضا بكسب قلوب وعقول الناس. ولهذا السبب، ما فتئت ماليزيا تدعو إلى فهم الأسباب الجذرية للإرهاب لتتسنى لنا معالجة المسألة بفعالية أكبر. ويميز وفدي أيضا بين أعمال الإرهاب وحق الشعوب التي تقاتل من أجل تقرير المصير، وترى أنه لا ينبغي ربط الإرهاب بأي عرق معين أو دين معين.

في الجهود التي نبذلها للتصدي للأخطار العديدة التي تهدد الأمن الدولي، ينبغي أن نتذكر أنه يجب علينا ألا ننحي معايير ومبادئ القانون الدولي جانبا. ولأعضاء المنظمة مصلحة حيوية في ضمان بذل هذه الجهود بروح جماعية، مما يضمن مركزية العملية المتعددة الأطراف. فالتعددية لا تزال أفضل خيار للتصدي للأخطار والتحديات التي تواجه عالمنا اليوم: ضمان تحقيق السلم والأمن في العلاقات بين الدول ومكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان وإنفاذ الامتثال للقانون الدولي.

أحد المسائل المتعلقة بجدول أعمال السلم والأمن، التي من الواضح أنها غير موجودة في الوثيقة الختامية للقمة، نزع السلاح وعدم الانتشار. وبعد فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في أيار/مايو ٢٠٠٥ في اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء، يساورنا قلق عميق لأن القمة العالمية فشلت هي الأخرى في اعتماد حتى فقرة واحدة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، يتعين أن ترسل الجمعية العامة إشارة واضحة للجمهور الأوسع بأن هذه الهيئة منشغلة بهذه المسألة الهامة جدا، وأن أسلحة الدمار الشامل تشكل أكبر تهديد لوجود البشرية. ويجب أن نبقي نصب أعيننا أيضا أن علينا أن نعالج على نحو متوازن مسائل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية – الدعائم الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. وينبغي أن تولي

الجمعية أيضا اهتماما أكبر للتصدي لخطر انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

الأخطار والتحديات التي أشار إليها تقرير الأمين العام عديدة ومتعددة الجوانب. وقد حددت الوثيقة الختامية للقمة، وإن كانت بعيدة عن حد الكمال، الإصلاحات التي يمكن أن تجريها هذه المنظمة للتصدى لتلك الأخطار والتحديات. ولتنفيذ الإصلاح، يتعين علينا تعزيز فعالية الإدارة وتحديث المنظمة. ومن المهم أن تبقي الدول الأعضاء نصب أعينها أن العملية لن تنجح بدون موارد كافية. وعلى الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الأكثر تمثيلا في المنظمة، أن تقود عملية الإصلاح. ويجب أن يستمر تمكينها وإعادة تنشيطها لتتمكن من القيام بدور جوهري. ويجب أن تعمل بوصفها الهيئة الرئيسية للتداول وصنع السياسة في الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى الدعوة إلى إصلاح الجمعية العامة، دعت القمة أيضا إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين أن نشارك بنشاط في مشاورات شفافة وبناءة في العمل على اتخاذ قرارات مقبولة بشأن إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، وإصلاح مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة.

هذه فترة مهمة للأمم المتحدة. وأود أن أذكر بكلمات الرئيس لدى اختتام المناقشة العامة قبل أيام قليلة (انظر A/60/PV.22)، التي قال فيها إن الأيام والأسابيع القادمة ستقرر ما إذا كان التاريخ سيسجل أن القمة العالمية كانت فرصة أضاعتها الأمم المتحدة أو بداية لأكبر برنامج إصلاح في تاريخ المنظمة. ويأمل وفدي أن ينطبق عليها الأخير، ونحن ندعم بالكامل جهود السيد إلياسون الرامية إلى المضي قدما بهذه العملية.

السيد يوشكيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/60/1)، وكذلك المناقشات التي دارت أثناء القمة الأخيرة، أظهرت ثانية أن البشرية ومنظمتنا يساورهما قلق عميق من عدد من المشاكل العالمية المعقدة. فهل نستطيع أن نفسر عدم إحراز تقدم كبير في حل هذه المشاكل بأي عجز في ذكاء الإنسان؟ لقد سبرت البشرية أسرار العالم، وحلت المشاكل الفنية المعقدة وأوجدت عوالم افتراضية، ومع ذلك لا يزال الناس يموتون في العالم الحقيقي نتيجة الجوع والمرض والعنف. ولا يرجح هذا إلى حد كبير إلى مستوى معرفتنا – أو حتى إصلاح المنظمة – بقدر ما يعزى إلى الحالة الروحية للبشرية وقدرتها على دخول مرحلة جديدة من التطور.

كيف يمكننا أن نتكلم عن التحسين إذا كنا نستطيع ترويض أنفسنا على قبول ظاهرة متناقضة تاريخيا، مثل الاسترقاق الجديد والاتجار بالبشر؟ إننا مقتنعون بأن هذه الشرور لا يمكن استئصالها ما دام يوجد سوق مربح لها. ونقترح إعداد قائمة بمصادر تلك المشكلة والآليات المحتملة للقضاء عليها. ما لم يمثل الذين يشترون البشر أمام العدالة، فإن أية جهود للقضاء على هذه المشكلة ستكون غير مجدية وسينظر إليها ضحايا تجارة الرقيق على أنها عمل من أعمال النفاق. وينبغي اتخاذ إجراء قوي لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالبشر في سياق حركة عالمية: شراكة، تحت رعاية الأمم المتحدة، لمكافحة الرق والاتجار بالأشخاص في القرن الحادي والعشرين.

ونود أن نشيد بعدد من المبادرات البناءة، بما فيها الاقتراح الذي قدمته مجموعة البلدان النامية لتعزيز وتنسيق دور الأمم المتحدة في تسيير البحث الدولي في موارد بديلة للطاقة.

وبيلاروس مستعدة للانضمام إلى الشراكة التي بادرت بالدعوة إليها الولايات المتحدة بهدف تجميع الجهود الدولية لاتخاذ إجراء سريع إذا انتشر وباء أنفلونزا الطيور. ومن الواضح أن الحل الصحيح للمشاكل العالمية يتطلب بذل جهود منسقة وطوعية – وهذا هو الأهم – من جانب جميع الدول. وهذا التجميع مستحيل تقريبا في نظام عالمي وحيد القطب، بمفهومه للخير والشر الأحادي الجانب. بعض البلدان الغربية تنظر إلى تفاقم الصراعات في هذه الحقبة من العولمة على أنها ''صدام بين الحضارات'' وتعتزم التخلص من تأثيرات العمليات التي لا تستفيد منها لوضع نموذج أيديولوجي موحد ونموذج موحد للدولة. وتتعرض البلدان التي تريد أن تسير على طريق تنميتها الاجتماعية الخاصة بها للمضايقة وإطلاق الأسماء عليها والإعلان أنها ''دول شريرة''.

ونحن مقتنعون بأن من غير المفيد إهمال تنوع النُهج نحو تحقيق تقدم تدريجي بفرض إرادة طرف آخر على الشعوب التي اختارت طريق تنميتها السلمية على أساس قيمها وتقاليدها التاريخية والاجتماعية والثقافية. ونحن نأسف لتسييس العديد من أنشطة الأمم المتحدة، لا سيما في ميدان حقوق الإنسان.

لقد أصبحت لجنة حقوق الإنسان أداة لممارسة الضغط السياسي على الدول ذات السيادة من خلال التلاعب بجدول أعمال حقوق الإنسان. وثبت أن ممارسة اعتماد القرارات القطرية ممارسة غير فعالة. إنها تظهر الكراهية وعدم الثقة بين البلدان وتعوق التعاون المفتوح والبناء. وينبغي أن تولي هيئة حقوق الإنسان الجديدة اهتماما ذا أولوية لمسائل حقوق الإنسان الموضوعية العالمية في سياق مكافحة الفقر والحركات العنصرية والقومية والإرهاب.

وينبغي أن يستند إصلاح أجهزة حقوق الإنسان إلى مبدأ الشفافية وعدم الانتقائية والمساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك، فإن إنشاء مجلس لحقوق الإنسان على هيئة نادٍ انتقائي لن يؤدي إلا إلى زيادة استخدام المعايير المزدوجة أو العشوائية ضد الدول المخطئة. ولن يساعد في حماية حقوق الإنسان بتعزيز التعاون في الجهود الوطنية، ولكنه ببساطة سيصبح محفلا لتسوية الحسابات مع البلدان التي لديها جرأة لممارسة سياسات خارجية مستقلة خاصة بها.

لقد أصبحت نزعة تعميم المعايير الغربية واضحة. فتقرير قوة عمل السيد ساش يتضمن توصيات مُسيّسة تتناول، في جملة أمور، عدم استصواب تقديم مساعدة فنية للبلدان التي لا تستحقها. ونعتقد أن من المهم التشديد على ضرورة الحفاظ على المبادئ المعترف بها بصورة عامة في أنشطة الأمم المتحدة الميدانية الإنمائية بغية تقوية الشراكة والثقة المتبادلة مع البلدان النامية.

وتنظر بيلاروس إلى العام الماضي على أنه مرحلة من مراحل عمل المنظمة اتسمت بكثافة عمل عالية. وإذا كانت لم تتحقق جميع توقعاتنا المتعلقة بتحقيق أهدافنا، فيجب علينا أن نعمل أكثر لزيادة تنسيق جهودنا الرامية إلى إيجاد آليات جديدة لحل المشاكل الاستراتيجية. وتظل الأمم المتحدة المحفل الأفضل والوحيد لهذا العمل.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود أن أؤكد على دعم وفدي الكامل للرئاسة في مساعيها لمتابعة وتنفيذ الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٥، التي اعتمدها مؤخرا رؤساء دولنا وحكوماتنا.

أعد تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة قبل اجتماع القمة، ولذلك، فإن الوثيقة الختامية، إلى حد ما، تعليق على التقرير، كما أن بيانات رؤساء دولنا وحكوماتنا

ووزراء خارجياتنا تشكل تعليقات على الوثيقة الختامية. ولذلك، فإن قصر الملاحظات على التقرير سيكون ممارسة عقيمة، كمن يحاول إعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

ولذلك، سأبدي بعض الملاحظات العامة الموجزة بشأن رؤيتنا لعملنا المستمر. ففي المقام الأول، إن أحد الدروس المستقاة من العملية التي أدت إلى وضع الوثيقة الختامية هو الحاجة إلى عملية شفافة وغير محددة بموعد زمني يجري السعي من خلالها إلى تحقيق أوسع اتفاق ممكن من خلال الحوار المفتوح.

وأحد الأمثلة على هذا الاتفاق، لسوء الطالع، لم يجد له مكانا في الوثيقة الختامية ويتعلق بالتجارة وجوانب التنمية الهامة الأخرى. ولا يستطيع المرء أن يستمر طويلا في محاولة جعل الدائرة مربعا. ولا يستطيع المرء أن يستمر في الحديث عن إلغاء الديون، ولكنه يقصره على الأموال المقترضة من صندوق النقد الدولي ويدرج المساعدة المعاد تدويرها والدين المعاد تدويره؛ وأن يتكلم عن النمو دون أن يزيد معدلات الاستثمار والادخار من خلال تلبية أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدام موارد مبتكرة للتمويل؛ وأن يتكلم عن الاستثمار الأجنبي المباشر في وقت لا تتوفر فيه حتى البنى التحتية المادية وتوجد فيه حاجة لقطاع استثمار عام؛ وأن يتكلم عن التنمية المستدامة دون الحديث عن نقل الموارد أو عن التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة؛ وأن يتكلم عن البعد الإنمائي لجولة الدوحة دون الحديث عن المعاملة الخاصة والتفضيلية؛ أو عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية دون تحقيق الهدف ٨.

كان يوجد توافق آراء واسع النطاق بين مجموعة الـ ٧٧ والاتحاد الأوروبي بشأن إعطاء توجيه سياسي واضح للاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر. وهذا لا يزال ضروريا جدا. ويتعين أن تقدم الأمم المتحدة هذا التوجيه، وأن تظهر الاستجابة لذلك التوجيه في أثر الوثيقة الختامية على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي آخر بيان أصدرته لجنة التنمية التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في ٢٥ أيلول/سبتمبر، تشير اللجنة إلى الوثيقة في معرض حث البلدان المتقدمة النمو على بذل جهود ملموسة لتحقيق نسبة الـ ٠,٧ في المائة المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتنظر أيضا في ”تعزيز صوت البلدان النامية والبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية في مؤسساتنا لكي تكون ذات أهمية حيوية“. وتَعِد ببناء توافق آراء سياسي في سياق استعراض نظام الحصص في صندوق النقد الدولي. وبالمثل، من المهم جدا أن يصبح رصد التقدم المحرز في تنفيذ البلدان المتقدمة النمو الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية جزءا لا يتجزأ من رصد الأهداف ككل. ولذلك، فإن التقارير، التي تعدها البلدان المتقدمة النمو على المستوى القطري، المتعلقة بالتقدم الذي أحرز في تنفيذ الالتزامات تجاه البلدان النامية، لا تزال مهمة.

لدى الهند برنامج ثنائي شامل للتعاون الاقتصادي والعلمي مع أفريقيا، من خلال المنح والائتمانات، ويشمل أيضا ميادين هامة جدا من ميادين البنى التحتية والصحة العامة. ونرحب، من خلال منظومة الأمم المتحدة، بزيادة تعبئة الموارد وإقامة تحالفات مع البلدان غير الراغبة في شن الحروب، ولكنها راغبة في أن تتجمع في مبادرات مشتركة في ميادين الزراعة – لا سيما زراعة الأراضي الجافة – وإدارة المياه والصحة العامة. وسيلزم بذل جهود مماثلة، تراعي الاحتياجات الخاصة، في حالة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية وتنفيذ استراتيجية موريشيوس للدول الجذرية الصغيرة النامية.

وفرت الوثيقة الختامية حافزا لوضع جدول أعمال قوي لمكافحة الإرهاب. والخطاب الذي ألقاه الأمين العام في مؤتمر القمة الدولي المعني بالديمقراطية والإرهاب والأمن،

المعقود في مدريد هذا العام، لا يزال مهما. ومسألة تعريف ما هو الهجوم مسألة لغة قانونية دقيقة وتتجسد بالفعل في نص مسودة الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي، التي تنظر فيها اللجنة السادسة. والهدف هنا وضع صك قانوني جنائي ييسر التعاون في ميدان القضاء وتقديم المساعدة المتبادلة وتسليم المطلوبين.

ويتعين على الجمعية العامة أن تعالج هذه المسألة وإلا سيواصل مجلس الأمن القيام بذلك. وإما أن تعتمد الجمعية العامة وثيقة متعددة الأطراف يتم التفاوض بشأنها أو أن تدع مجلس الأمن يواصل معالجتها على نحو جزئي وتدريجي تحكمه الحتميات السياسية لتلك اللحظة. ونحن على وشك التوصل إلى حل توافقي سيمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن المادة ١٨ الهامة من الاتفاقية. وللجمعية العامة دور مركزي في تدوين القانون الدولي. وكما قال جينينغز، لا ينبغي أن نكون ضحايا ''لشطحات خيال خاطئ من محكمة نوريمبرغ'' وبذلك نعتقد أننا ''نطور القانون الدولي''.

إن الحقائق تعبر عن نفسها. فالمناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن هي على وجه التحديد، التي آزرت عملية الإصلاح. وإغفال التنمية وعدم إحراز تقدم كافٍ في إصلاح مجلس الأمن أدّيا إلى استنفاد بعض الطاقة والحيوية من المناقشة بشأن الإصلاح المؤسسي وما تلا ذلك. والسبب واضح. فلكي نحرز أي تقدم مرضٍ، علينا أن نعالج مسألة توزيع السلطة الاقتصادية – أي التنمية – وكذلك توزيع السلطة السياسية التي مركزها مجلس الأمن في الأمم المتحدة.

إننا نتطلع إلى العمل معا بشأن لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان وإصلاح الأمانة العامة. وفي تسوية ما بعد الصراع، التي لا يمكن النظر إلى الطرف المهزوم فيها على أنه يشكل خطرا وشيكا على السلم والأمن، فرض مجلس الأمن على الدول، عقب اعتماد القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، التزامات تعاهدية بحكم الواقع دون موافقتها. ولذلك، إذا كنا لا نريد أن نكرر التاريخ، سواء في مجلس حقوق الإنسان، أو في لجنة بناء السلام في هذا السياق على وجه الخصوص، يتعين علينا أن نأخذ التاريخ في الحسبان لدى البت في المسائل المتعلقة بمن ينشئ الهيئة ولمن تقدم تقاريرها، لأنه من الواضح تماما أن هذه الأسئلة ليست أسئلة بسيطة أو بريئة.

وللتغلب على تهميش البلدان النامية، يظل تمكينها من خلال إصلاح مجلس الأمن أمرا حتميا. وسنواصل العمل مع البلدان التي يشبه تفكيرها تفكيرنا والبلدان الأخرى للتوصل إلى أوسع اتفاق ممكن بشأن توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن، واحترام المواعيد النهائية واختتام عملية الإصلاح في وقت مبكر وبنجاح.

لقد أحرز التقدم الكبير في تنفيذ إصلاحات في الأمانة العامة. وبقدر ما يتعلق الأمر بمراجعة الولايات فإن من الواضح أن هذا امتياز تشريعي نأمل في أن تنجزها على وجه السرعة الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة.

ونتطلع قدما إلى تلقي اقتراحات من الأمين العام بشأن الأخلاق والمساءلة، اللتين أفهم أنه اتخذ إجراء بشأنهما، وأيضا بشأن تعزيز قدرة واستقلال بنى الرقابة التابعة للمنظمة. وما يلزم ليس ببساطة ملء ثغرات ببنى ووظائف جديدة، ولكن إيجاد نظم واهتمام إداري مستمر لإنفاذها.

والخطة الرئيسية للمقر في نيويورك مسألة غاصت – وذلك من دواعي الحزن الكبير – في وحل ما يصفه الأمين العام بالدينمية السياسية والمالية. وأثر ذلك تأثيرا سلبيا في مسألتي التمويل والفضاء المتحرك. إننا ننتظر تقريرا شاملا من الأمين العام خلال دورة الجمعية العامة الحالية ابتغاء أن نتخذ على نحو مستعجل القرارات اللازمة بشأن هذه المسألة.

السيد والي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفد نيجيريا للأمين العام كوفي عنان على تقريره عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/60/1. يسلط التقرير الضوء على بعض التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وتتضمن هذه منع الصراع وحله والإرهاب والكوارث الطبيعية والسيطرة على الأمراض ونزع السلاح وتحديد الأسلحة والفقر والتنمية المستدامة. والتقرير، الذي يستعرض حلولا بنَّاءة ودائمة لمشاكل عالمية جوهرية، يقدم أيضا توصيات ويسلط الضوء على تعقد المهام التي تواجه البشرية.

في هذا السياق تنظر نيجيريا بقلق إلى استمرار الصراعات في منطاق كثيرة من العالم. ولذلك نشيد بجهود الأمم المتحدة، عن طريق مجلس الأمن، لصون السلام والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة حققت قدرا معينا من النجاح فإننا لا نزال بحاجة إلى قدر أكبر من النجاح لإعلان السلام والاستقرار الدائمين في المناطق التي مزقتها الحروب.

وتشيد نيجيريا أيضا بجهود الأمين العام في استعماله المستمر للدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام، وأيضا للمبعوثين الخاصين، في صون السلام والأمن الدوليين. هنا تمكنا، إلى حد معين، من تحقيق الأهداف التي وضعناها في إعلان الألفية، على الرغم من الاندفاع المثبط للهمة إلى حد ما في الطلب على عمليات حفظ السلام.

ونلاحظ مع الارتياح أن المنظمات الإقليمية أصبحت شريكة رئيسية للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين عن طريق إقامة التعاون المؤسسي لمنع الصراع وإدارته وحله. وفي هذا الصدد نشيد بعقد الاجتماع الرفيع المستوى السادس الناجح بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠٥، ونحث على مواصلة اجتماعات كهذه.

ونشيد بالتعاون الفعال بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا والسلطة الحكومية الدولية للتنمية في حفظ السلام وصنع السلام والدبلوماسية الوقائية، بخاصة في كوت ديفوار ومنطقة دارفور في السودان.

وإذ يستمر العالم في المعاناة من النتائج المدمرة الناجمة عن الأعمال الإرهابية تؤكد نيجيريا مجددا إدانتها للإرهاب الدولي. ونتعهد بالتعاون مع أعضاء آخرين في المجتمع الدولي، عن طريق الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف، لمكافحة هذا الخطر بجميع أشكاله. ونؤيد استراتيجية الأمين العام ذات النقاط الخمس لمكافحة الإرهاب، وهي الاستراتيجية التي وضعت في مؤتمر القمة الدولي المعني بالديمقراطية والإرهاب والأمن الذي عقد في مدريد في آذار/مارس ٢٠٠٥. إننا نتطلع قدما إلى إبرام المجتمع الدولي لاتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يزال مبعث قلق قوي لدى المجتمع الدولي، وخصوصا البلدان النامية، بالنظر إلى أنه يسهم في نشوب الصراعات وعدم الاستقرار السياسي. والتكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسهولة إتاحتها يعيقان بناء السلام ويهددان الأمن البشري. ومما يخيب أملنا الإبلاغ عن حالات عدم الامتثال للالتزامات بعدم الانتشار النووي والالتزام المتناقض الاتجاه بنزع السلاح. ولذلك نشجع على تنشيط الصكوك المتعددة الأطراف لمنع الانتشار ولتشجيع نزع السلاح.

ولا يزال وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مصدر تحديات خطيرة لجهودنا الإنمائية. ونقدر جهود الأمم

المتحدة وإسهام المجتمع الدولي في مكافحة هذه الآفة، بخاصة في أفريقيا. ونلاحظ المساعدة التي قدمها المبعوثون الخاصون للأمين العام المعنيون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في النهوض بمسائل رئيسية وتأييد القيام باستجابة موسعة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بخاصة في أفريقيا.

وتلاحظ نيجيريا المداولات التي أجراها قادتنا والقرارات التي اتخذوها مؤخرا بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ورأينا الدائم هو أن هذه الأهداف تجب متابعتها بوصف ذلك جزءا من خطة إنمائية أكبر تشمل معالجة احتياجات جميع البلدان النامية، وأيضا السعي إلى الحد من الفقر والتباين. إننا نؤيد التوصية بأن يعالج بالتساوي الإدماج الاجتماعي ومسائل تتطلب اتخاذ نهج على الأمد الطويل. وتتضمن هذه الأثر التفاضلي المترتب على العولمة وزيادة مشاركة البلدان النامية في الحكم الاقتصادي العالمي.

وتعيد نيجيريا التأكيد على تأييدها للأولوية المعطاة من جانب الأمم المتحدة للاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وتلاحظ مع الارتياح أنه أشير إلى هذا الموضوع في الوثيقة الختامية. منذ وقت طويل لا تزال أفريقيا مكانا يفتقر إلى التنمية. ولكن بحكم مجموعة جديدة من القادة الملتزمين بالتحويل الجوهري للمجتمعات الأفريقية نثق بأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعوب الأفريقية ستحسن تدريجيا. وحسنا بالتفاؤل تدعمه الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة باستمرار لتسهيل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأيضا تدابير محددة تتخذها أو تفكر فيها الجهات الشريكة لنا في التنمية.

وتعيد نيجيريا التأكيد على التزامها بقرار الجمعية العامة ٢٩٥/٥٨ الذي وضع بخطوط عامة تدابير محددة لتعزيز أمن وسلامة منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك ترتيبات الأمن الميداني في جميع مراكز العمل في العالم. وننظر في اتخاذ تدابير لتوحيد البنى الأمنية المنفصلة في إدارة السلامة والأمن.

ولاحظنا تنفيذ مختلف اقتراحات التنفيذ كما ترد في تقرير الأمين العام لسنة ٢٠٠٢ المعنون ”تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء مزيد من التغييرات“ (A/57/387). وبعض الجوانب الإيجابية لتلك الإصلاحات تتضمن ميزانية برنامجية منقحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛ والتخطيط ووضع الميزانية الدوريين القصيري الأمد والأكثر فعالية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ والحد من كمية التقارير والجلسات؛ وقدرا أكبر من دمج عناصر حقوق الإنسان في أعمال الأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

إننا نؤيد اقتراحات الأمين العام بتعزيز قدرة الأمانة العامة عن طريق تحسين أداء الإدارة العليا وبتعزيز المراقبة والمساءلة والشفافية؛ ونأمل في أن يكون هذا مستمرا. ونذكر بأن رؤساء دولنا أو حكوماتنا اعربوا، لدى نهاية الاجتماع العام الرفيع المستوى، عن توقعات مماثلة.

ولذلك، فإن الوفد النيجيري على استعداد للدخول في مناقشة مع وفود الدول الأعضاء، ابتغاء صقل مختلف مبادرات الإصلاح. من الضروري في هذا الصدد تقديم التقارير المطلوبة إلى الجمعية العامة في وقت مبكر، عن طريق العملية العادية، لتمكيننا من أن نبني على الزخم الذي ولده الاجتماع العام الرفيع المستوى.

لقد أرسى ميثاق الأمم المتحدة وغيره من مصادر القانون الدولي الإطار الذي بمقتضاه تقام العدالة ويحقق الاحترام للالتزامات النابعة من المعاهدات. وتأكيدنا على احترام الميثاق والقانون الدولي ينبغي أن ينعكس في إجراءاتنا وفي التزام بتعددية الأطراف. إننا نلاحظ أن سيادة القانون تصبح مقبولة على نطاق أوسع وأن الدول تستخدم على نحو متزايد المعاهدات لتنظيم علاقاتها.

ختاما، تشيد نيجيريا مرة أخرى بالأمين العام على قيادته ورؤاه والمثال الذي يشكله في تعزيز فعالية المنظمة. وليس لدينا شك في أن تنفيذ مختلف المبادرات التي اقترحها والتي اعتمدت في اجتماع القمة ستساعد في تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة أحلامنا وفي تعزيز الثقة بفعاليتها وتسهيل بلوغ الأهداف النبيلة الواردة في ميثاقها والمذكورة مرة أخرى في الوثيقة الختامية. في ذلك المسعى أود أن أتعهد بتعاون نيجيريا المستمر.

السيد لورين (كندا) (تكلم بالانكليزية): باسم كندا وأستراليا ونيوزيلندا أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/60/1). وكما يلاحظ شهدت السنة المنصرمة كلا من التقدم والنكسات بالنسبة إلى المجتمع الدولي. إن نتائج القمة العالمية (القرار ١/٦٠) تعكس ذلك الواقع وتشكل نقطة بداية يجب علينا أن نبني عليها لضمان كون الذكرى السنوية الستين سنة إصلاح حقا.

ويسرنا تحقيق منجزات كثيرة تمثلها نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥، بما في ذلك إعادة التأكيد على القيم والمبادئ الجوهرية والتعاون في معالجة التهديدات الصحية العالمية وإعادة التأكيد على توافق آراء مونتيري والالتزام القوي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويسرنا اعتراف نتائج التنمية العالمية بالحاجة إلى الحكم الرشيد وتدابير مكافحة الفساد في البلدان النامية والدور الحاسم الذي يؤديه تحرير التجارة في تحفيز التنمية المستدامة. ومما يشجعنا التقدم المحرز صوب إنشاء لجنة بناء السلام والقرار بإنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان، مما يشكل إصلاحات مؤسسية رئيسية بحد ذاتها. ويسرنا على نحو خاص أن استطاعت الدول الأعضاء الاتفاق على صياغة قوية للمسؤولية عن الحماية، وهي الصياغة التي تفصح أول مرة عن القبول العالمي لمسؤوليتنا الجماعية عن حماية سكاننا من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد البشرية.

إن المنجزات كبيرة ولكن النواقص لافتة للنظر أيضا. نأسف على وجه خاص بسبب الغياب التام لنص متفق عليه في ميداني نزع السلاح وعدم الانتشار وبشأن المحكمة الجنائية الدولية، والصياغة الضعيفة لحقوق الإنسان للمرأة ولمساواتها. ومما يخيب أملنا أيضا أن الدول لم تستطع التوصل إلى اتفاق على إعلان سياسي أقوى بشأن الإرهاب.

تؤيد كندا وأستراليا ونيوزيلندا تأييدا قويا التقدم المحرز في القمة بشأن الإصلاح الإداري والتنظيمي. ونحث الأمين العام على تولي مسؤوليته وأن يتقدم باقتراحات خلال الدورة الستين – هذا الخريف حقا – بشأن المسائل الرئيسية المحددة لاتخاذ إجراء بشأنها، وعلى وجه خاص استعراض الموارد البشرية والسياسات والأنظمة المالية للأمم المتحدة، واستعراض الولايات الطويلة الأجل والتدابير المتخذة لتعزيز السلوك الأخلاقي وتعزيز الرقابة المستقلة والمساءلة. وتلك المجموعة يمكنها، إذا اتخذت معا، أن تضفي التحديث على ما نفعله وعلى كيفية ما نفعله، بينما تقوي مصداقية المنظمة والثقة العامة بها.

في الأسابيع القادمة يجب علينا أن نعمل معا لضمان أن الزخم الإيجابي الذي ولدته القمة لم يفقد ولكنه مسخر لتأييد التنفيذ. في هذا الصدد، من المهم على نحو خاص أن نتحرك بسرعة لوضع اللمسات الأخيرة على إنشاء لجنة بناء السلام، حتى تستطيع الشروع في أعمالها ليس بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، كما يرد في الولاية التي حددها قادتنا. ونشجع بالمثل رئيس الجمعية العامة على التحرك بسرعة للشروع في عملية تؤدي إلى إنشاء مجلس فعال ذي مصداقية لحقوق الإنسان، مجلس يحدد مدخلات مجموعات المجتمع المدني ومشاركتها. نعتقد أن العمل بشأن هذه التجديدات المؤسسية الرئيسية وغيرها من مبادرات القمة يمكنه وينبغي له أن يجري بالتوازي، حتى لا يتم النهوض بمبادرة على حساب أخرى.

وتعتقد كندا وأستراليا ونيوزيلندا، ونحن نتحرك قدما، أن من الضروري أن تشكل الاتفاقات التي ذكرت بخطوطها العريضة في الوثيقة الختامية الأساس لعملنا، وأن ترفض المحاولات لإعادة فتح القرارات الجوهرية المتخذة في القمة أو لإعادة المفاوضات بشأنها.

وتتطلع أستراليا ونيوزيلندا وكندا قدما إلى العمل مع جميع الأعضاء لضمان تحقيق التطلعات الواردة في الوثيقة الختامية التي اعتمدتها القمة.

السيد ميروريس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أشيد بالسيد يان إلياسون على الطريقة التي يدير بها أعمالنا. وأود أن أطمئنه على التعاون التام من جانب الوفد الهايتي. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام كوفي عنان على تقريره عن أعمال المنظمة (A/60/1). مرة أخرى أشيد بجهوده التي لا تكل وبالتزامه الحازم بالعمل لبناء عالم أكثر إنصافا. وفي ذلك الصدد نؤيد البيان الذي أدلت به جامايكا في وقت سابق من اليوم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

والتقرير الشامل الذي قدمه الأمين العام يتمشى تماما مع إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بالنمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة. إنه يقيم التقدم المحرز في ميادين التنمية والأمن وحقوق الإنسان وإصلاح الأمم المتحدة.

في ميدان صون السلم والأمن أحرز بعض التقدم، بخاصة في أفريقيا وفي الشرق الأوسط وفي آسيا. يجب على الأمم المتحدة أن تتابع جهودها ابتغاء حل صراعات أخرى في مختلف أجزاء العالم.

وفي هذا الصدد أود أن أشيد بالعمل الهام جدا الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي التي تسعى، مع الشرطة الوطنية الهايتية، إلى إيجاد بيئة آمنة ومستقرة في البلد. وهذه الجهود ستجعل من الممكن تحرك العملية الدستورية والسياسية إلى الأمام. وعلى الرغم من أعمال متفرقة معينة من جانب المجموعات المسلحة فإن الحالة الأمنية في بلدي تحسنت تدريجيا. وتتم استعدادات لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية بنهاية ٢٠٠٥. وستبذل الحكومة الانتقالية قصارى الجهد، بمساعدة المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، لضمان أن تجرى الانتخابات بالشفافية التامة وفي أفضل الظروف الأمنية الممكنة. وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ ستكون حكومة منتخبة ديمقراطيا مخولة بممارسة السلطات التامة.

وستواصل هايتي الاعتماد على التأييد من المجتمع الدولي ابتغاء تعزيز مؤسساتها الديمقراطية لأن عيوبنا على وجه الدقة في ذلك الميدان كلفتنا قدرا كبيرا من التعطيل في العقود الأخيرة.

كيف يمكننا أن نعيش متحررين من الخوف إذا كان التهديد من الإرهاب معنا دائما؟ يجب علينا أن نجمع جهودنا للتوصل إلى أفضل الاستراتيجيات لتمكيننا من التصدي لهذا البلاء ومن هزيمته. لقد سلطت الأعمال الإرهابية التي لا توصف والتي اقترفت في أماكن كثيرة حول العالم هذه السنة الأضواء على الطبيعة الخطيرة للبلاء بالنسبة إلى المجتمع الدولي برمته.

وفي ميدان نزع السلاح لا يزال القلق ينتاب المجتمع الدولي. إن المؤتمر الاستعراضي ٢٠٠٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في أيار/مايو، لم يتوصل إلى اتفاق موضوعي. وإذا امتلك الإرهابيون أسلحة الدمار الشامل كان ذلك مأساة بالنسبة إلى المجتمع الدولي. ولذلك من الضروري إنعاش الصكوك المتعددة الأطراف الرامية إلى النهوض بنزع السلاح ومنع الانتشار النووي.

والفقر والجوع والأمراض التي يمكن منعها ومعالجتها والأمية والمخدرات والكوارث الطبيعية تهديدات وتحديات أخرى تواجه عالم اليوم. يجب على المجتمع الدولي أن يزيد من الالتزام بالكفاح الذي لا يكل لتحقيق عالم أكثر أمنا وحرية وإنصافا، يتسم بالتضامن.

في ١٦ أيلول/سبتمبر، في نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) أكد قادتنا مجددا إعلان الألفية الذي اعتمد عندما كنا على عتبة القرن الحادي والعشرين. وبعد إعلان الألفية ٢٠٠٠ بخمس سنوات استُعرِض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وكان ما تم التوصل إليه هو أن أحد الأهداف الأكثر أهمية وإلحاحا التي وضعت لسنة ٢٠١٥، وهو الحد من الفقر المدقع، لن يحقق بدون إعادة تكييفات كبيرة.

والحد من الفقر المدقع مسؤولية مشتركة. من ناحية، يجب على البلدان النامية أن تضع استراتيجيات وطنية ترمي إلى تحقيق الأهداف الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ناحية أخرى، يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها. لقد وعدت بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي. في تموز/يوليه ٢٠٠٥ خلال مؤتمر قمة البلدان الثمانية وعدت البلدان الغنية بزيادة مساعدتها السنوية بخمسين الف مليون دولار بحلول ٢٠١٠.

يرحب وفد بلدي بالالتزام الذي تعهدت به مؤخرا في لندن مجموعة البلدان الثمانية بشطب الديون المتعددة الأطراف على البلدان الـ ١٨ الأكثر مديونية. وبالمثل نناشد البلدان الغنية أن تنظر في تأجيل دفع ديون بضعة بلدان فقيرة جدا لم تكن متضمنة في تلك القائمة الأولية، مثل بلدي. هذه البلدان بحاجة ملحة إلى تقليل الضغط على ميزانياتها التي تموّلها موارد قليلة.

وعبء خدمة الديون ودفع المتأخرات لهما أثر خانق لاقتصادات البلدان النامية. إنهما يمنعان تمويل مشاريع وبرامج التنمية العامة، خصوصا البرامج الاجتماعية. ومن شأن تأجيل دفع الديون أن يتيح الحد من البطالة، ويهدئ الحالة ويقلل من التوتر الاجتماعي.

وينبغي أن يوجد أيضا نظام مالي وتجاري مفتوح ومن الممكن التنبؤ به وغير تمييزي. وثمة حاجة أيضا إلى وضع استراتيجيات تضمن ظروف العمل الكريمة، وتوفر إمكانية الوصول إلى الأدوية معقولة الثمن وتنشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة.

ومن شأن إقامة شراكة عالمية حقا أن تساعد البلدان النامية وأن تنهض بالتنمية على المستوى العالمي. ومن شأن بلداننا أن تستفيد من النمو العالمي النابع من روح التجارة المنصفة حيث وجوه التقدم لبعض لا تكون على حساب الآخرين. ومن شأن النتيجة أن تكون النمو الاقتصادي الأكثر استقرارا والأكثر قدرة على دعم التنمية.

ولا يمكن تحقيق التنمية بدون الأمن واحترام حقوق الإنسان. لقد فهم الأمين العام ذلك فهما طيبا في تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، أو الأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/ 2005).

وتود هايتي أن تعيد ذكر التزامها بمُثُل ومبادئ منظمتنا، وبالعالمية وبهدفي السلام والتنمية عن طريق التعاون الدولي. وتشاطر هايتي الأهداف الإنمائية للألفية.

ومنذ بداية الإنتقال السياسي الجاري الآن تعمل حكومة هايتي مع المجتمع الدولي من أجل إقامة سيادة القانون، التي هي شرط مسبق للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

والدور الذي تؤديه أمم متحدة مجددة ومعززة لا غنى عنه. ويجب على مجلس الأمن أن يعكس الواقع الدولي في

القرن الحادي والعشرين بأن يضم دولا أعضاء قادرة على تولّي مسؤوليات حفظ السلام. والبلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يجب أن تمثل هناك بمقاعد دائمة. يتطلب واقع اليوم والقيود الكثيرة في عالمنا أن يفتح مجلس الأمن باب العضوية في وجه آخرين. و لم يعد سبب لبقاء السياسات الأحادية الجانب.

وعلى الرغم من ذلك فإن المناقشة المتعلقة بتوسيع المجلس يجب ألا تكون لها الأولوية على مسائل هامة أخرى تتعلق بإصلاح الأمم المتحدة في مجموعها، أي إصلاح الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإنشاء مجلس لحقوق الإنسان بوصفه هيئة مركزية ولجنة بناء السلام.

يجب على الأمم المتحدة، في وقت ذكراها السنوية الستين، أن تؤدي دورا لا غنى عنه وفقا للميثاق في حفظ السلام والأمن الدولي وتسوية الصراعات، وفي المقام الأول في خدمة هدف التنمية المستدامة، التي هي الاسم الآخر للسلام.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.